

Distr.: General
27 April 2012
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

البلاغ رقم ٢٠٠٨/١٩

آراء اعتمدها اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، المعقودة في الفترة من ١٣
شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

المقدم من: سيسيليا كيل (لا يمثلها محام)

الشخص المدعى أنه ضحية: صاحبة البلاغ

الدولة الطرف: كندا

تاريخ البلاغ: ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (تاريخ الرسالة الأولى)

الوثائق المرجعية: أحيلت إلى الدولة الطرف في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨

(لم تصدر في شكل وثيقة)

تاريخ اعتماد القرار: ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢

المرفق

آراء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الدورة الحادية والخمسون)

بشأن

البلاغ رقم ٢٠٠٨/١٩ * * *

المقدم من: سيسيليا كيل (لا يمثلها محام)

الشخص المدعى أنه ضحية: صاحبة البلاغ

الدولة الطرف: كندا

تاريخ البلاغ: ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (تاريخ الرسالة الأولى)

الوثائق المرجعية: أحيلت إلى الدولة الطرف في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨

(لم تصدر في شكل وثيقة)

إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المنشأة بموجب المادة ١٧ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وقد اجتمعت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢،

تعتمد ما يلي:

آراء بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من البروتوكول الاختياري

١- صاحبة البلاغ، المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، هي سيسيليا كيل، وهي مواطنة كندية من السكان الأصليين تعيش في الأقاليم الشمالية الغربية من كندا. وتزعم صاحبة البلاغ

* شارك في اعتماد آراء اللجنة بشأن هذا البلاغ أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: السيدة ماغاليس أروتششا دومينغيث، السيدة فيوليت تسييغا أوري، السيدة باربرا إيفلين بيلي، السيدة أوليندا باريرو بوباديا، السيد نيكلاس برون، السيدة نائلة محمد حبر، السيدة سوليداد موريو دي لابيغا، السيدة فايوليتا نوياور، السيدة برامبلا باتن، السيدة فيكتوريا بويشكو، السيدة زهرة راسخ، السيدة باتريسيا شولتر، السيدة دوبرافكا شيمونوفيتش، السيدة زو شياوشياو.

** يرد في هذه الوثيقة نص رأي فردي (مخالف)، بتوقيع السيدة باتريسيا شولتر.

أثما ضحية انتهاك المواد ١، و٢(د)، و٢(هـ)، و١٤(٢)(ح)، و١٥(١)، و١٥(٢)، و١٥(٣)، و١٥(٤)، و١٦(١)(ح) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المسماة فيما بعد "الاتفاقية"). وهي تتصرف بمفردها ولا يمثلها محام. وقد دخلت الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري حيز النفاذ بالنسبة إلى كندا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ و١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، على التوالي.

الوقائع كما عرضتها صاحبة البلاغ

١-٢ تنتمي صاحبة البلاغ إلى السكان الأصليين ببلدة راي إدزو بالأقاليم الشمالية الغربية من كندا. وبعد الانتهاء من دراستها، عادت إلى بلدتها بوصفها أمًا وحيدة ولكن قررت أن تترك أطفالها الثلاثة مع أقاربها خارج البلدة إلى حين استقرارها والحصول على سكن لأسرتها. وقد بدأت العلاقة العرفية بين صاحبة البلاغ وعشيرتها السابق المدعو و. س. (المسمى فيما بعد "عشيرها") في عام ١٩٨٩.

٢-٢ وعندما أصبح السكن متوفرًا في بلدتها بموجب الخطة التي وضعتها الهيئة المحلية للإسكان التي خصصت مساكن للسكان الأصليين، أبلغت صاحبة البلاغ عشيرتها بأنها تريد أن تقدم طلبًا للحصول على سكن لاستحضار أطفالها إلى البلدة. وبدون علمها، قدم عشيرتها طلبًا للحصول على وحدة سكنية إلى هيئة الإسكان في راي إدزو (المسماة فيما بعد "هيئة الإسكان") ولكن رفضت هيئة الإسكان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ طلبه لأنه ليس من جماعة السكان الأصليين في البلدة ولأنه قدم الطلب لنفسه بوصفه من غير المتزوجين. وأبلغها عشيرتها بأن هيئة الإسكان رفضت تخصيص سكن لها. ولم تتمكن صاحبة البلاغ من سؤال عشيرتها عن أسباب رفض تخصيص سكن لها في حين أنها لم تقدم طلبًا لذلك لأنه كان عنيقًا معها ويسئ معاملتها. وكان من المعلوم لدى الكافة في البلدة أنهما يعيشان معًا في إطار علاقة عرفية. وأبلغ موظف العلاقات الإيجارية في راي إدزو صاحبة البلاغ بأن عشيرتها غير مؤهل لطلب سكن لنفسه لأنه ليس من السكان الأصليين وبأن المنتظر منها هو أن تقدم طلبًا للحصول على سكن تشير فيه إلى أن عشيرتها هو زوجها.

٣-٢ وقدمت صاحبة البلاغ وعشيرتها باعتبارهما أسرة واحدة طلبًا للحصول على وحدة سكنية على أرض للحيازة الإيجارية تبعًا لتوصية هيئة الإسكان. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، حررت مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية اتفاقًا للشراء والبيع باسم ويليم سنيش و سيسيليا كيل بصفتها مشتريين (بالتضامن) للمتر الذي انتقلا إليه.

٤-٢ وفي السنوات الثلاث التالية، تعرضت صاحبة البلاغ لإساءة المعاملة من طرف عشيرتها وساءت الحالة عندما حصلت على عمل وأصبحت مستقلة ماليًا. وكان عشيرتها غيرًا جدًا، يتحكم في أموالها ويراقب تحركاتها ويهددها ويمنعها من الاتصال بأسرتها ويعتدي

عليها ويجاوب وقفها عن العمل، وقام بأعمال تسببت في طردها من عملها. وقُبلت في مناسبتين بدار ماكاتير، وهي ملجأ للنساء اللاتي يتعرضن للضرب، في يلوناييف.

٢-٥ وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، بناء على طلب عشيرها ودون علم منها، وجهت هيئة الإسكان رسالة إلى المؤسسة الوطنية للإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية للإفادة بأن عشيرها يطلب حذف اسمها من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية، وهي وثيقة تشهد بالملكية المشتركة بين صاحبة البلاغ وعشيرها. وكان عشيرها في ذلك الحين عضواً في مجلس إدارة هيئة الإسكان، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ استجابت مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية لطلبه.

٢-٦ وفي أوائل عام ١٩٩٥، عندما التحقت بعمل دون موافقة عشيرها، قام العشير بتغيير مزلاج الباب ومنعها من الدخول إلى منزل الأسرة. ونتيجة لذلك، باتت عدة أيام دون مأوى إلى حين التوصل إلى مكان للإقامة بمساعدة صاحب عملها. وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، عندما سمح لها عشيرها بالدخول إلى المنزل لأخذ بعض أمتعتها، قدم لها رسالة من محاميه تطالبها بترك المنزل في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وأبلغها المحامي بأن موكله سيلجأ إلى جميع سبل الانتصاف المتاحة بموجب القانون في حالة عدم امتثالها لطلبه. وتعتقد صاحبة البلاغ أن السبب في قيام عشيرها بطردها من المنزل هو هروها من العلاقة التعسفية التي باتت بينهما عن طريق ترك المنزل واللجوء إلى دار النساء اللاتي يتعرضن للضرب.

٢-٧ وفي أيار/مايو ١٩٩٥، قررت صاحبة البلاغ رفع أول دعوى قضائية ضد عشيرها أمام المحكمة العليا للأقاليم الشمالية الغربية لطلب التعويض عن الاعتداء، والضرب، والاعتداء الجنسي، والترهيب، والتعدي على الممتلكات المنقولة، وحرمانها من استخدام مسكنها والإيجار والنفقات ذات الصلة الأخرى التي تكبدتها نتيجة لذلك، فضلاً عن إعلان حصول عشيرها السابق على المنزل بطرق احتيالية بمساعدة وتحريض من حكومة الأقاليم الشمالية الغربية^(١). وقدمت صاحبة البلاغ طلباً للحصول على مساعدة قانونية وانتدب محام لها ونصحها المحامي بالاستجابة لطلب الطرد وعدم العودة إلى مسكنها منعاً من المساءلة القانونية.

٢-٨ وبعد فترة وجيزة من رفع الدعوى الأولى، مرض عشير صاحبة البلاغ بالسرطان وأوصى محاميهما بتأجيل النظر في الدعوى. وتوفي عشير صاحبة البلاغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ورفع محامي صاحبة البلاغ بعد ذلك، في آذار/مارس ١٩٩٦، دعوى ثانية ضد ورثة العشير، ومؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية، ووليم بورييه الذي يدعي أنه كان مقيماً مع عشيرها في المنزل عند وفاته، والذي لا يزال مقيماً فيه. وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، قام محاميهما الجديد بتعديل عريضة الدعوى لتشمل، بالإضافة إلى الطلبات السابقة، طلب التعويض عن الاعتداء والترهيب.

(١) بموجب النظام القضائي الكندي، المحكمة العليا للأقاليم الشمالية الغربية محكمة ابتدائية تخضع أحكامها للاستئناف أمام محكمة الاستئناف للأقاليم الشمالية الغربية. وتخضع قرارات محكمة الاستئناف للأقاليم الشمالية الغربية للاستئناف أمام المحكمة الكندية الاتحادية.

٢-٩ وفي أيار/مايو ١٩٩٩، عرض عليها الورثة ومؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية رسمياً مبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار كندي كتسوية للتزاع في حين أن محامي صاحبة البلاغ ركز جهوده في التفاوض على تسوية يبلغ قدرها ٢٠ ٠٠٠ دولار كندي. ولم تتخذ خطوات أخرى فيما يتعلق بالإجراءات القانونية المعلقة. وأعيد توزيع ملف صاحبة البلاغ بعد ذلك مرتين على محامين مختلفين بسبب انتقال الأول إلى ألبرتا وتوقف الآخر عن التعامل مع مجلس الخدمات القانونية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، انتدب محام رابع لها، وأصر هذا المحامي على قبول التسوية النقدية. ولما كان التركيز الأساسي لصاحبة البلاغ دائماً على استعادة الملكية والحيازة التجارية لمتزلها، فقد طلبت الاستمرار في الدعوى القضائية بدلاً من السعي إلى التسوية النقدية. ونتيجة للخلاف بين صاحبة البلاغ ومحاميها، توقف المحامي في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ عن العمل نيابة عنها. ولم تتم الموافقة بعد ذلك على انتداب محام آخر لها فاضطرت نتيجة لذلك إلى الطعن في قرار الرفض أمام مجلس الخدمات القانونية، ووافق المجلس على الطعن وانتدب محام خامس لها.

٢-١٠ وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قدم الورثة طلباً إلى المحكمة لرفض طلبات صاحبة البلاغ بسبب "عدم الجدوية في الإجراءات"، على أساس أن صاحبة البلاغ باعتبارها الطرف الذي بدأ الإجراءات القانونية لم تتصرف بجدية في مباشرة دعواها^(٢). وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قدمت مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية أيضاً طلباً لرفض الدعوى. وعندما نظرت المحكمة العليا في الأقاليم الشمالية الغربية في طلب رفض الدعوى الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لم تعترض صاحبة البلاغ على الرفض، ولذلك تم البت في الدعوى الأولى دون اللجوء إلى محكمة الاستئناف للأقاليم الشمالية الغربية. بيد أن صاحبة البلاغ طعنت في طلب الرفض المقدم بشأن الدعوى الثانية على أساس أنه كان من الواجب على المحكمة أن تستعرض، عند تقييمها لوجود أو عدم وجود تأخير مادي في الدعوى، جميع الإجراءات التي اتخذت في الدعويين. وقد استجابت صاحبة البلاغ بنشاط للإجراءات المطلوبة في الدعوى الأولى، المرتبطة بالدعوى الثانية، ولذلك ليس من العدالة أن يقال أنها "لم تتخذ إجراء" في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، رفضت المحكمة العليا في الأقاليم الشمالية الغربية الدعوى الثانية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على أساس "عدم الجدوية"، أي لعدم اتخاذ إجراء من صاحبة البلاغ، وحكمت عليها بالمصاريف التي قدرت بعد ذلك بمبلغ ٥ ٨٠٠ دولار كندي^(٣). واستأنفت صاحبة البلاغ هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف للأقاليم ولكن رُفض استئنافها دون تعليل كتابي. ولم تقدم صاحبة البلاغ طعناً آخر أمام المحكمة الكندية العليا.

(٢) في البلدان التي تطبق القانون العرفي، يجوز طلب الحكم برفض الدعوى بسبب "عدم الجدوية في الإجراءات" على أساس أن الخصم قد تأخر بدون مبرر في تحريك الدعوى القضائية وأن من الأفضل في هذه الظروف وقف النظر في الخصومة.

(٣) العملة المستعملة هي الدولار الكندي.

٢-١١ وبدأت صاحبة البلاغ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ دعوى جديدة (ثالثة) تتناول فقط المسألة المتعلقة بمصلحتها وحققها في الحصول على الملكية وسند الحيازة الإيجارية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ قدم محام عن الورثة المدعى عليهم (فيما بعد "الورثة") طلباً لإصدار حكم مستعجل برفض الدعوى واحتياطياً بدفع تأمين للمصاريف. وباع الورثة العقار لمشتريين آخرين وأعطيت وثيقة نقل الإيجار لهم في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وموقف صاحبة البلاغ هو أن الورثة لا يزالون يدينون لها بحققها القانوني ومصالحها المشروعة التي اكتسبتها قبل المشتريين المذكورين. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، قدمت أثناء الدعوى الثالثة إقراراً كتابياً مشفوعاً بيمين قانونية من موظف العلاقات الإيجارية في راي إدزو عندئذ يفيد بأن هناك محضراً رسمياً لوقائع الاجتماع الذي عقده مجلس إدارة هيئة الإسكان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ينفي قيام عشر صاحبة البلاغ المتوفي بتقديم طلب للإسكان على أساس أنه ليس من سكان البلدة، ولكن فقد هذا المحضر. ويفيد الإقرار الكتابي أيضاً بأنه صدرت من مجلس الإدارة تعليمات إلى موظف العلاقات الإيجارية بالاتصال بصاحبة البلاغ وتقديم المشورة لها بأن تقدم طلباً للإسكان تشير فيه إلى أن عشرها هو زوجها. وجاء بالإقرار أيضاً أنه بعد التوقيع على اتفاق الشراء والبيع، أرسلت النسخة الأصلية إلى المكتب الرئيسي لمؤسسة الإسكان في الإقليم الشمالي الغربي في يلوناييف بينما احتفظ موظف العلاقات الإيجارية بنسخة منه للتسجيل، ولكن قيل إن النسختين من الاتفاق لا وجود لهما، ولم يُقدّم أي تفسير لذلك.

٢-١٢ وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، رأت المحكمة العليا للأقاليم الشمالية الغربية عند النظر في طلب الحكم المستعجل برفض الدعوى، في الدعوى القضائية الثالثة، أنه ما دامت الدعوى الثالثة تسعى أساساً إلى الحصول على نفس الانتصاف الذي كان مطلوباً في الدعويين السابقتين، فإن من الواجب على صاحبة البلاغ أن تدفع التكاليف التي حددتها المحكمة فيما يتعلق بالدعويين السابقتين كما يجب عليها أن تودع تأميناً للتكاليف التي قد يتكبدها المدعى عليهم في هذه الدعوى الثالثة قبل الاستمرار في القضية. وأمرت المحكمة بسداد التكاليف في غضون ٦٠ يوماً من إيداع المذكرة، وعلقت الدعوى إلى حين الامتثال لهذا الأمر. ونظراً لعدم قدرة صاحبة البلاغ على الامتثال في الفترة الزمنية المحددة من المحكمة لسداد التكاليف والتأمين، حكمت المحكمة العليا للأقاليم الشمالية الغربية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ برفض الدعوى.

٢-١٣ وتدعي صاحبة البلاغ أنها استنفدت جميع سبل الانتصاف المحلية وأنها اضطرت إلى تمثيل نفسها بنفسها في الدعوى الثالثة لأنها أم وحيدة ولا تملك الموارد الكافية لتوكيل محام خاص. وعلى الرغم من قيام عدة محامين منتدبين من مجلس الخدمات القانونية بتمثيلها في غضون السنوات العشر الماضية، فإنهم لم يلتزموا بتعليماتها. وأفادت بأن التفاوض حول التسوية كان دون موافقتها ومخالفاً لتعليماتها. وتعتقد أن حرمانها من المزيد من المساعدة القانونية واضطرابها إلى تمثيل نفسها بنفسها هو نتيجة لرفضها التسوية.

الشكوى

٣-١ تدعي صاحبة البلاغ أنها ضحية لانتهاك المادة ١ من الاتفاقية لأن الدولة الطرف سمحت لوكلائها (مؤسسة الإسكان للأقاليم الشمالية الغربية وهيئة الإسكان في راي إدزو) بالتمييز ضدها على أساس جنسها، وحالتها الزوجية، وتراثها الثقافي، ولأنها فشلت في ضمان قيام ووكلائها بتوفير المساواة في المعاملة للنساء اللاتي يقدمن طلبات للسكن.

٣-٢ وتدعي أيضاً أن الدولة الطرف خالفت المادة ٢(د) من الاتفاقية لعدم قيامها بضمان امتناع ووكلائها عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة عند حذف اسمها من عقد الإيجار دون رضاها. وتدعي أن عدم قيام الدولة الطرف باتخاذ إجراء لتصحيح هذا الوضع عند استرعاء نظرها إليه يشكل انتهاكاً للمادة ٢(هـ).

٣-٣ وتدعي كذلك أن الدولة الطرف خالفت المادة ١٤(٢)(ح) من الاتفاقية لعدم ضمان اتخاذ ووكلائها جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية مثل راي إدزو، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بحالتها. وتدعي أن الدولة الطرف فشلت في ضمان قيام ووكلائها بتطبيق سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بتوزيع المساكن وتوفير ظروف معيشية ملائمة عادلة ومتساوية بين الرجال والنساء.

٣-٤ وتفيد بأن الدولة الطرف خالفت الفقرتين (١) و(٢) من المادة ١٥ من الاتفاقية لأن وكلاء الدولة لم يكفلوا لها حقوقاً متساوية في إبرام العقود القانونية، لا سيما في الحيازة الإيجارية بوجه منفصل عن عشيرتها السابق، وإدارة الممتلكات بشكل مستقل وعلى قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات القضائية وأمام شركات الإسكان.

٣-٥ وتفيد أيضاً بأن الدولة الطرف خالفت الفقرتين (٣) و(٤) من المادة ١٥ من الاتفاقية لعدم قيامها بضمان احترام ووكلائها لاتفاق الشراء والبيع، وعدم قيامها بتصحيح السلوك الاحتياطي لعشيرتها، وعدم إعلان أن التنازل الجديد للحيازة الإيجارية، الذي لا يتضمن اسمها يعتبر لاغياً وباطلاً.

٣-٦ وتفيد كذلك بأن الدولة الطرف خالفت المادة ١٦(١)(ح) من الاتفاقية لأن وكلاء الدولة لم يضمنوا لها نفس الحقوق بالمقارنة بعشيرتها فيما يتعلق بالملكية، والحيازة، والتنظيم، والإدارة، والتمتع بالملكية.

ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية

٤-١ في ٦ كانون/الثاني يناير ٢٠٠٩^(٤)، أفادت الدولة الطرف بأنها ترى أن "الواقعة ذات الصلة" التي تستند إليها جميع الإدعاءات المقدمة من صاحبة البلاغ هي الحذف المزعوم لاسمها من سند الحيازة الإيجارية في أوائل التسعينات.

٤-٢ وتطعن الدولة الطرف في مقبولية البلاغ استناداً إلى ثلاثة أسس. '١' الوقائع التي تشكل موضوع البلاغ حدثت قبل دخول البروتوكول الاختياري للاتفاقية حيز النفاذ؛ '٢' لم تستند صاحبة البلاغ جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة؛ '٣' لا يستند البلاغ بشكل واضح إلى أسس سليمة أو أدلة كافية.

٤-٣ وتؤكد الدولة الطرف أن "الواقعة ذات الصلة" التي يستند إليها البلاغ وهي حذف اسم صاحبة البلاغ من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية وقعت بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ قبل وقت طويل من دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة إلى كندا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأن الإجراءات ذات الصلة كانت قد استُكملت عند دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ. ولذلك، فإن الدولة الطرف ترى أن البلاغ بأكمله غير مقبول من حيث الاختصاص الزمني وفقاً للفقرة ٤(٢)(هـ) من البروتوكول الاختياري.

٤-٤ وتلاحظ الدولة الطرف أن مضمون هذا البلاغ لم يعرض أبداً على السلطات المحلية، ولذلك ينبغي إعلان عدم مقبولية البلاغ على أساس عدم استفاد سبل الانتصاف المحلية. وبينما تعترف الدولة الطرف بأن صاحبة البلاغ اتخذت بعض الإجراءات القانونية المحلية، فإنها تفيد بأن صاحبة البلاغ لا تدعي وقوع أي شكل من أشكال التمييز من جانب حكومة كندا وحكومة الأقاليم الشمالية الغربية، أو وكلاهما. وترجم الدولة الطرف كذلك أن صاحبة البلاغ لم تستند جميع سبل الانتصاف المحلية فيما يتعلق بأي دعوى من دعاوها الثلاث: ففيما يتعلق بالدعوى الأولى، لم تقدم استئنافاً إلى محكمة الاستئناف في الأقاليم الشمالية الغربية؛ وفيما يتعلق بالدعوى الثانية، لم تقدم استئنافاً إلى المحكمة الاتحادية الكندية؛ وفيما يتعلق بالدعوى الثالثة، فقد رفضت المحكمة العليا في الأقاليم الشمالية الغربية النظر في الدعوى. ولذلك، ترى الدولة الطرف أنه ينبغي إعلان عدم مقبولية البلاغ بأكمله لعدم استفاد سبل الانتصاف المحلية وفقاً للفقرة ١ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري.

٤-٥ وترى الدولة الطرف أن البلاغ لا يشير إلى أي تشريعات خاصة أو سياسة خاصة للحكومة الكندية أو حكومة الأقاليم الشمالية الغربية بأنها تمييزية، ولا يشير إلى أي نمط من التمييز ويبين بالتالي كيف قامت الحكومة الكندية أو حكومة الأقاليم الشمالية الغربية،

(٤) قدمت الدولة الطرف هذه الإفادة نيابة عن جميع المدعى عليهم المحددين في البلاغ المقدم من صاحبة البلاغ وهم حكومة الأقاليم الشمالية الغربية، ومؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية، وهيئة الإسكان في راي إدزو.

أو وكلاؤها، بالتمييز ضدها أو ضد النساء بوجه عام على أساس الجنس، أو الوضع العائلي، أو التراث الثقافي، أو مكان الإقامة، أو أي سبب آخر من أسباب التمييز. وترى الدولة الطرف أيضاً أن البلاغ ليس مدعماً بأدلة كافية لأن صاحبة البلاغ لم تقدم ما يثبت صحة الادعاء بالتمييز ضدها أو ضد النساء بوجه عام.

تعليقات صاحبة البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية

١-٥ في رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٠، تدعي صاحبة البلاغ، رداً على مذكرة الدولة الطرف بشأن المقبولية، بأنه ينبغي معالجة البلاغ على أساس الوقائع الموضوعية وفقاً لكل من مبدأ "العدالة المخالفة للقانون"، على أساس أن استخدام العدالة المخالفة للقانون على سبيل الاستثناء، كما في الحالة قيد البحث، يكون ضرورياً من أجل تحقيق نتيجة عادلة ومنصفة، ومبدأ "العدالة في نطاق القانون"، الذي يمنح للمحكمة السلطة لتفسير وتطبيق القانون بالطريقة التي تحقق أكثر النتائج إنصافاً. وتفيد صاحبة البلاغ أيضاً أن النظام القانوني لا يفهم أسلوب السكان الأصليين في حل النزاعات أو الاتصال الروحي الخاص لصاحبة البلاغ بالأرض.

٢-٥ وفيما يتعلق بالمقبولية من حيث الاختصاص الزمني، تفيد صاحبة البلاغ بأن التمييز استمر بعد تاريخ الحدث الحاسم. وفيما يتعلق بضرورة استنفاد سبل الانتصاف المحلية، تدعي صاحبة البلاغ أنه لم يكن لديها سيطرة كاملة على التأخير في الإجراءات المتعلقة بقضيتها. وتدعي أيضاً أن تطبيق بعض وسائل الانتصاف المحلية المعينة كان سيؤدي إلى إطالة الإجراءات لفترة غير معقولة وليس من المؤكد أنها كانت ستحقق الانتصاف لها. وتدعي صاحبة البلاغ كذلك أنها لم تكن ستتم الموافقة على تقديم المساعدة القانونية لها للاستئناف أمام المحكمة الكندية الاتحادية.

الرسالة الإضافية للدولة الطرف بشأن المقبولية

١-٦ وفي رسالة أخرى مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تكرر الدولة الطرف عدم مقبولية البلاغ على أساس ما يلي: من حيث الاختصاص الزمني وفقاً للمادة ٤(٢)(هـ)؛ وعدم استنفاد سبل الانتصاف المحلية وفقاً للمادة ٤(١)؛ انعدام أي أساس واضح وفقاً للمادة ٤(٢)(ج) من البروتوكول الاختياري.

المسائل والإجراءات المعروضة على اللجنة فيما يتعلق بالمقبولية

١-٧ خلال الدورة ٤٧ المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قررت اللجنة المعنية للقضاء على التمييز ضد المرأة، وفقاً للمادتين ٦٤ و٦٦ من نظامها الداخلي، النظر في مقبولية البلاغ وفي موضوعه كل بمعزل عن الآخر.

٢-٧ ونظرت اللجنة في مسألة مقبولية البلاغ، وفقاً للمادتين ٦٤ و ٦٦ من نظامها الداخلي. وتأكدت اللجنة، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري، من أن المسألة ذاتها لم يُنظر فيها من قبل، ولا يجري النظر فيها حالياً، في إطار أي إجراء آخر من إجراءات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية.

٣-٧ ورأت اللجنة، عدا عضو أبدى رأياً مخالفاً، أن البلاغ مقبول بموجب الفقرة ١ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري وخلصت إلى أنه حتى مع افتراض أنه لم يتم استفاد سبل الانتصاف المحلية، فإنه ليس من المرجح أن تطبيقها كان سيفضي إلى انتصاف فعال لصاحبة البلاغ^(٥).

٤-٧ ولاحظت اللجنة أن صاحبة البلاغ قد تعرضت للعنف المتزلي على يد عشيرتها الجائر، وأنها تنتمي إلى جماعة السكان الأصليين، وأن الإسكان قيد البحث كان مخصصاً لجماعة السكان الأصليين على الرغم من المشورة التي أسديت إليها من هيئة الإسكان بتسجيل عشيرتها على أنه زوجها وتقديم طلب للحصول على وحدة للأسرة وبالتالي حرمانها من حق كان حصرياً لها، وأن عشيرتها وورثته طردوها بالقوة من المسكن بعد التواطؤ المزعوم مع المسؤولين في مجلس الإسكان، وأنها لم تحصل نتيجة لذلك، حتى الآن، على نصيبها في التركة. ولاحظت اللجنة أيضاً أن على الدولة المعنية، بموجب التوصية العامة رقم ١٩، التزاماً بممارسة العناية الواجبة لحماية المرأة من أعمال العنف، ولا سيما من أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس، والتحقيق في الجريمة ومعاقبة مرتكبها وتوفير التعويض للضحية. وعلى الرغم من احتجاج الدولة الطرف بعدم لجوء صاحبة البلاغ إلى المحاكم المحلية للنظر في ادعاءاتها المتعلقة بالتمييز، فقد تبين للجنة أن صاحبة البلاغ رفعت دعوى ثانية أمام المحكمة العليا للأقاليم الشمالية الغربية في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦، وقدمت بعد ذلك عريضة دعوى معدلة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ لإضافة الادعاءات التالية المتعلقة بالتمييز القائم على أساس نوع الجنس، وهي أن عشيرتها كان يعاملها معاملة قاسية وتعسفية ويمارس عليها التهيب والعنف البدني، ويسيطر عليها سيطرة كاملة، مما دعاها إلى التماس الحماية في ملجأ مخصص للنساء والبحث عن سكن بديل خوفاً من الأذى الجسدي أو إصابات خطيرة أو القتل؛ وأن صاحبة البلاغ التي طردت من مسكنها وأرضها تعرضت لأضرار مادية ومعنوية. ووفقاً لذلك، رأت اللجنة أن ادعاءات صاحبة البلاغ، المتعلقة بالمواد ١ و ٢(د)، و ٢(هـ)، و ١٤(٢)(ح)، و ١٥(٤)، و ١٦(١)(ح) من الاتفاقية تقوم على أدلة كافية لأغراض المقبولية وفقاً لمتطلبات المادة ٤(٢)(ج) من البروتوكول الاختياري.

٥-٧ واعتبرت اللجنة، بالنظر إلى عدم سقوط مطالبة صاحبة البلاغ بالتقادم في أي دعوى من الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم المحلية بعد التصديق على البروتوكول الاختياري، وبالنظر

(٥) أبدت السيدة يوكو هاياشي رأياً مخالفاً تفيد فيه أن البلاغ ينبغي اعتباره غير مقبول لعدم استفاد سبل الانتصاف المحلية عملاً بأحكام الفقرة ١ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري.

إلى أن مطالبة صاحبة البلاغ كانت قيد النظر أمام المحاكم عند التصديق على البروتوكول الاختياري ودخوله حيز النفاذ، أن مطالبة صاحبة البلاغ لا تعتبر مطالبة معلقة. ورأت أن موضوع البلاغ والأثر التمييزي للانتهاك المزعوم قائمان حتى الآن ما دامت المطالبة مستمرة ولم تسقط بالتقادم. ورأت اللجنة أيضاً أن الوقائع موضوع البلاغ ذات طبيعة مستمرة وأن هناك ما يبرر بالتالي مقبولية البلاغ من حيث الاختصاص الزمني، وأعلنت مقبولية البلاغ بموجب المادة ٤(٢)(هـ) من البروتوكول الاختياري.

٦-٧ وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أعلنت اللجنة أن البلاغ مقبول، في حين أبدى أحد أعضائها رأياً مخالفاً^(٦)..

تعليقات الدولة الطرف فيما يتعلق بالأسس الموضوعية

١-٨ في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، أفادت الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ تدعي أن حكومة كندا وحكومة الأقاليم الشمالية الغربية انتهكتنا المواد ١، ٢(د)، ٢(هـ)، و ١٤(٢)(ح)، ١٥، و ١٦(١)(ح) من الاتفاقية نتيجة للأعمال المنسوبة إلى مؤسسة الإسكان للأقاليم الشمالية الغربية، وهيئة الإسكان في بلدة راي إدزو أو لامتناع الهيئتين عن اتخاذ إجراءات معينة. وأوضحت الدولة الطرف أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية وهيئة الإسكان في بلدة راي إدزو ليستا تابعتين لحكومة كندا ولكنهما تابعتان لحكومة الأقاليم الشمالية الغربية. وتتمتع مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية بالشخصية الاعتبارية وسلطة التصرف، وهي تابعة لمفوضية الأقاليم الشمالية الغربية، وتم إنشاؤها بموجب قانون مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية. أما هيئة الإسكان في بلدة راي إدزو، فإنها هيئة محلية، يقتصر عملها على بلدة راي إدزو، وتم إنشاؤها بموجب قرار صادر من مؤسسة الإسكان للأقاليم الشمالية الغربية.

٢-٨ وتؤكد الدولة الطرف من جديد عدم مقبولية البلاغ للأسباب المبينة في رسالتها المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بشأن المقبولية.

٣-٨ وتكرر الدولة الطرف بإسهاب التسلسل الزمني لوقائع البلاغ وتفيد أن صاحبة البلاغ لم تقدم دليلاً على انتهاك المواد ١، ٢(د)، ٢(هـ)، و ١٤(٢)(ح)، ١٥، و ١٦(١)(ح) من الاتفاقية.

٤-٨ وفيما يتعلق بادعاء صاحبة البلاغ انتهاك حقوقها بموجب المادة ١ من الاتفاقية، تفيد الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ لم تقدم في أي وقت من الأوقات أي دليل، سواء في بلاغها أو أمام المحاكم المحلية والمحاكم الكندية، على صحة ما تدعيه من أن حكومة كندا، أو حكومة الأقاليم الشمالية الغربية، أو مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية، أو هيئة الإسكان

(٦) انظر الحاشية ٥ أعلاه.

في بلدة راي إدزو (المسماة فيما بعد سلطات الدولة الطرف) ارتكبت، على نحو مباشر أو غير مباشر، أعمالاً تمييزية على النحو المبين في المادة ١ من الاتفاقية، وبالتالي أي تمييز يشكل خرقاً للمادة ١ من الاتفاقية. وتؤكد الدولة الطرف أن البلاغ لا يشير إلى تشريعات أو سياسات محددة للحكومة الكندية أو حكومة الأقاليم الشمالية الغربية ينطبق عليها وصف الأعمال التمييزية، ولا يشير إلى أي نمط تمييزي يدل على قيام سلطات الدولة الطرف بأعمال تمييزية ضدها أو ضد النساء عموماً بسبب نوع الجنس، أو الوضع العائلي، أو التراث الثقافي، أو مكان الإقامة، أو أي سبب آخر من أسباب التمييز المنصوص عليها في الاتفاقية، وإنما يتحدث عن خلاف شخصي جداً بينها وبين عشيرتها الذي تربطها به علاقة عرفية، وهو شخص كان يشغل في فترة زمنية محددة منصباً في هيئة الإسكان ببلدة راي إدزو واستغل هذا المنصب لتحقيق مكاسب شخصية. وفي حين تدعي صاحبة البلاغ أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية وهيئة الإسكان ببلدة راي إدزو لعبتا دوراً في شطب اسمها من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية، فإنها لم تقدم ما يدل على قيام أي هيئة من هاتين الهيئتين بارتكاب سلوك تمييزي ضدها عند شطب اسمها من الوثيقة المذكورة، وبالتالي فإنه لا يوجد انتهاك للمادة ١ من الاتفاقية.

٨-٥ وتفيد الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ تدعي التمييز ضد "النساء اللاتي يقدمن طلبات للحصول على سكن"، وضد "النساء بشكل عام"، وتدعي أيضاً عدم اتخاذ الدولة الطرف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد النساء بوجه عام، وضد النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية على وجه الخصوص. وتفيد الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ لا صفة لها في الوقت الحاضر لتمثيل النساء اللاتي يقدمن طلبات للحصول على سكن عموماً، أو النساء الكنديات بشكل عام، أو النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية، أو أي أفراد آخرين أو مجموعات أخرى من الأفراد، ولم تقدم دليلاً على حصولها على موافقة من هؤلاء الأفراد أو مجموعات من الأفراد على التصرف نيابة عنهم، كما أنها لم تقدم دليلاً على أنها مؤهلة للتصرف نيابة عنهم دون موافقتهم.

٨-٦ وتؤكد الدولة الطرف أنه لا يوجد دليل على أن شطب اسم صاحبة البلاغ من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية في راي إدزو يعود إلى عدم اتباع الدولة الطرف سياسة للقضاء على التمييز ضد المرأة، وأن شطب اسم صاحبة البلاغ يعود إلى عدم امتناع أي جهة حكومية عن القيام بأي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة (المادة ٢(د)) أو عدم قيام أي جهة حكومية باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة (المادة ٢(ه)). وتفيد أيضاً أن صاحبة البلاغ لم تقدم أي دليل على وجود سلوك تمييزي من جانب سلطات الدولة الطرف فيما يتعلق بالظروف المحيطة بتقديم طلب مشترك للإسكان يتضمن اسمها واسم السيد سينيتش (عشيرها) في إطار برنامج الحيازة الإيجارية في الأقاليم الشمالية. وتلاحظ الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ قدمت رسالتين تفيدان أن عشيرتها قدم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ طلباً لرفع اسمها من وثيقة

التنازل عن الحيازة الإيجارية في راي إدزو. وقدمت أيضاً نسخة من وثيقة الحيازة الإيجارية تفيد أن ملكية العقار نُقلت لعشيرها وحده في حزيران/يونيه ١٩٩٣. بيد أن الدولة الطرف تفيد أن الوثيقتين لا تدلان على أن شطب اسم صاحبة البلاغ من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية كان بسبب، أو بأي حال من الأحوال نتيجة، عدم امتناع السلطات عن القيام بأي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، أو عدم امتناع مؤسسة الإسكان في الشمالية الغربية أو هيئة الإسكان في راي إدزو عن المشاركة في مثل هذه الأعمال أو الممارسات التمييزية. كذلك، بما أن صاحبة البلاغ لم تتابع الدعاوى القضائية التي رفعتها ضد عشيرها أو ورثته أو هيئة الإسكان، لم تحاول أي جهة قضائية محلية معرفة السبب في شطب اسمها. ولا تستبعد الدولة الطرف أن يكون عشير صاحبة البلاغ قد ارتكب أعمالاً احتيالية ضدها عن طريق إساءة استخدام سلطته في هيئة الإسكان، على الرغم من عدم وجود ما يثبت ذلك بأي حال من الأحوال. ولا يمكن عزو إساءة استخدام السلطة لأسباب شخصية إلى الدولة الطرف أو أي من هيئاتها الحكومية باعتبارها عملاً من أعمال التمييز ضد صاحبة البلاغ أو النساء عموماً، ولا يشكل دليلاً على وقوع عمل تمييزي أو على وجود نمط من أنماط التمييز. ولذلك، من الواضح أنه لا يوجد ما يؤيد ادعاءات صاحبة البلاغ فيما يتعلق بالمادة ٢(د) من الاتفاقية وأنه لم يتم دعم هذه الادعاءات بشكل كاف.

٧-٨ وتفيد الدولة الطرف أنه بعدما قدم السيد سينيتش (عشير صاحبة البلاغ) طلباً باسمه فقط إلى هيئة الإسكان في راي إدزو لشراء وحدة سكنية في إطار برنامج الحيازة الإيجارية في الأقاليم الشمالية ورفض هذا الطلب، "أصدر مجلس إدارة هيئة الإسكان في راي إدزو تعليمات إلى أحد موظفيه المعنيين بالعلاقات الإيجارية للاتصال بصاحبة البلاغ ليوضح لها أنه سيتم النظر في طلب الإسكان المقدم من عشيرها إذا أضيف اسمها إلى الطلب لأنها من الأشخاص المقيمين في بلدة راي إدزو". وتؤكد الدولة الطرف أن مجلس الإدارة طلب من موظف العلاقات الإيجارية تقديم هذه المعلومات إلى صاحبة البلاغ لأنه "كان من المعروف للكافة على ما يبدو في بلدة راي إدزو أن السيد سينيتش يعيش في إطار علاقة عرفية مع صاحبة البلاغ، ولأنه كان من المعروف للكافة أيضاً أن صاحبة البلاغ من بلدة راي إدزو، وبالتالي، أهما مؤهلة للتقدم بطلب للإسكان إلى هيئة الإسكان في راي إدزو". وتلاحظ الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ لم تقدم أي دليل على أنه قيل لها بالتحديد أنه لا يجوز لها أن تقدم طلباً للإسكان في إطار برنامج الحيازة الإيجارية في الأقاليم الشمالية إلا إذا تضمن هذا الطلب اسم السيد سينيتش بوصفه شريكاً في الطلب، أو أنه لا يجوز لها أن تقدم طلباً للإسكان باسمها فقط، أو أنه لا يجوز لها أن تطلب إلى هيئة الإسكان في راي إدزو أن تكون المالك الوحيد لوحدة سكنية. وتلاحظ الدولة الطرف كذلك أن معايير الأهلية في برنامج الحيازة الإيجارية في الأقاليم الشمالية في ذلك الوقت لم تكن تتضمن أي قيود تتعلق بنوع الجنس، أو الوضع العائلي، أو التراث الثقافي، وأنه لا يمكن القول بأن معايير الأهلية كانت تستهدف بطريقة غير عادلة النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية.

٨-٨ وتؤكد الدولة الطرف أن الهيئة المعنية أخذت دخل صاحبة البلاغ ودخل عشيرها في الاعتبار عند تحديد أهليتهما في إطار برنامج الحيازة الإيجارية في الأقاليم الشمالية وتفيد أن من الجدير بالذكر أن صاحبة البلاغ لم تبين في الواقع أنها في وضع يسمح لها بالحصول على مسكن لنفسها في راي إدزو إذا قدمت طلباً منفرداً لذلك على أساس دخلها فقط.

٨-٩ وفيما يتعلق بادعاء صاحبة البلاغ أن الدولة الطرف خالفت المادة ٢(هـ) من الاتفاقية، تؤكد الدولة الطرف أنه من أجل إثبات وقوع الانتهاك، ينبغي أن تبين صاحبة البلاغ أنها لم تتمكن من اتخاذ التدابير المناسبة للتخلص من التمييز الذي تعرضت له شخصياً نتيجة لشطب اسمها من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية عندما علمت بذلك. وتفيد الدولة الطرف أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية وورثة السيد سينيتش بدلا جهوداً كثيرة لتصحيح الوضع الذي تعرضت له صاحبة البلاغ عندما علمت بشطب اسمها من التنازل. وفي الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٩٦ وآب/أغسطس ١٩٩٦ حاولت مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية معالجة وضع صاحبة البلاغ فعرضت عليها "مسكن أخرى في بلدة راي إدزو بنفس الحجم والقيمة السوقية لمسكنها في بلدة راي إدزو". وعلى سبيل المثال، عرضت مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية على صاحبة البلاغ وحدة سكنية تحتوي على غرفة نوم واحدة (في آب/أغسطس ١٩٩٦)، ووحدة سكنية أخرى في إطار برنامج الحيازة الإيجارية في الأقاليم الشمالية (في تاريخ غير محدد)، ولكن رفضت صاحبة البلاغ العرضين. وعلاوة على ذلك، في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ وعام ٢٠٠١، عرضت مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية وورثة عشيرها الراحل تسوية مشتركة لدعاوى صاحبة البلاغ بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار كندي و ٢٠ ٠٠٠ دولار كندي، على التوالي، ولكنها رفضت هذين العرضين أيضاً. وتلاحظ الدولة الطرف أن القيمة التقديرية للممتلكات في راي إدزو في عام ٢٠٠٣ بلغت على حد علمها ٢٨ ٥٠٠ دولار كندي. وتلاحظ الدولة الطرف أيضاً أنه وفقاً لتقرير التقييم الذي قدمته صاحبة البلاغ في عام ١٩٩٦، بلغت القيمة التقديرية للممتلكات في راي إدزو في ذلك الحين ٤٠ ٠٠٠ دولار كندي. وتلاحظ الدولة الطرف بالتالي أن قيمة النصف غير القابل للتجزئة لصاحبة البلاغ كانت ستبلغ ٢٥٠ ١٤ دولاراً كندياً عندما عرض عليها مبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار كندي، و ٢٠ ٠٠٠ دولار كندي، على الأكثر، عند العرض الذي قدم لها في عام ٢٠٠١. وتؤكد الدولة الطرف أن رفض صاحبة البلاغ كل من العرضين المعقولين أعلاه لتسوية النزاع يدل على عدم الجدية وعدم وجود أساس لإطلاقاً للمزاعم المتعلقة بالمادة ٢(هـ) من الاتفاقية. وتفيد الدولة الطرف أيضاً بأن التوضيحات المقدمة من صاحبة البلاغ فيما يتعلق بأسباب رفض التسوية ليست جديدة. وقد أصرت صاحبة البلاغ على الحصول على نصف الحيازة الإيجارية للممتلكات في راي إدزو على الرغم من عدم إمكان الاستجابة لهذا الطلب بالتحديد منذ فترة طويلة من الناحية القانونية. وتفيد الدولة الطرف أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية لم تعد في الواقع المالك المسجل للعقار عندما كانت مفاوضات التسوية جارية ولم يكن بوسعها أن تعرض على صاحبة البلاغ نصف الحيازة

الإيجارية. وحتى إذا كان بوسع مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية الاستجابة لطلب صاحبة البلاغ عندما كانت مفاوضات التسوية جارية، فإن ذلك كان سيطلب طرد المستأجرين الجدد من المنزل الكائن في راي إدزو، وكان سيؤدي إلى ظلم جائر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أصبحت أطراف أخرى مسجلة في الحيازة الإيجارية للممتلكات في راي إدزو، وهذه الأطراف لا تزال حتى الآن حائزة للعقار بطريقة مشروعة.

٨-١٠ وتؤكد الدولة الطرف أيضاً أنها توفر التدابير التشريعية وغيرها من التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة. ويوفر الميثاق الكندي للحقوق والحريات (المسمى فيما بعد الميثاق) الحماية الدستورية من التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة الطرف لديها مجموعة متنوعة من التشريعات المحلية لحقوق الإنسان التي تحظر التمييز ضد المرأة^(٧)، بما في ذلك التمييز ضد المرأة على الأسس التي حددها صاحبة البلاغ في بلاغها، فضلاً عن حماية محددة من التمييز في سياق السكن والإقامة. وتفيد الدولة الطرف أن تشريع حقوق الإنسان الذي كان سارياً في الأقاليم الشمالية الغربية في الوقت ذي الصلة هو قانون الممارسات العادلة، وتشير بالتحديد إلى المادة ٤ من هذا القانون^(٨). وقد حل قانون حقوق الإنسان^(٩) للأقاليم الشمالية الغربية محل قانون الممارسات العادلة، ويحظر هذا القانون على نحو مماثل التمييز لعدد من الأسباب، في سياق توفير السلع والخدمات وأماكن الإقامة والمرافق، وبالتالي يسعى أيضاً إلى القضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة وفقاً للمادة ٢(هـ) من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر قانون حقوق الإنسان الاتحادي الكندي على وجه التحديد الحرمان من شغل المساكن على أساس أي سبب من أسباب التمييز المحظورة، مثل العرق أو

(٧) تشير الدولة الطرف إلى المواد ٧ و٨ و١٥ من الميثاق الكندي للحقوق والحريات؛ وإلى الأحكام العلاجية الواردة في المادتين ٢٤ و٥٢ من القانون الدستوري لعام ١٩٨٢، والمادة ١(أ) من شرعة الحقوق الكندية.

(٨) تنص المادة ٤ من قانون الممارسات العادلة (المُلغى في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤) على ما يلي:

'١' لا يجوز حرمان أي شخص، بسبب العرق أو العقيدة أو اللون أو الجنس أو الحالة الزوجية أو الجنسية أو النسب أو الأصل أو السن أو الإعاقة أو الوضع العائلي أو الإدانة التي صدر عفواً بشأنها من الإقامة أو الخدمات أو المرافق المتاحة في أي مكان مفتوح عادة للجمهور.

'٢' لا يجوز (أ) حرمان أي شخص أو فئة من الأشخاص، مباشرة أو بوجه غير مباشر، من إشغال أي شقة في أي مبنى يحتوي على وحدات سكنية قائمة بذاتها، أو (ب) التمييز ضد أي شخص أو فئة من الأشخاص، مباشرة أو بوجه غير مباشر، فيما يتعلق بأي بند أو شرط بإشغال شقة في أي مبنى يحتوي على وحدات سكنية قائمة بذاتها، بسبب العرق أو العقيدة أو اللون أو الجنس أو الحالة الزوجية أو الجنسية أو النسب أو الأصل أو السن أو الإعاقة أو الوضع العائلي أو الإدانة التي صدر عفواً بشأنها.

(٩) تشير الدولة الطرف إلى المادتين ١١ و١٢ من قانون حقوق الإنسان في الأقاليم الشمالية الغربية.

الأصل القومي أو الإثني أو اللون أو الدين أو السن أو الجنس أو الميل الجنسي أو الحالة الزوجية أو الوضع العائلي أو الإعاقة أو الإذانة التي صدر عفو بشأنها.

٨-١١ وتلاحظ الدولة الطرف أن اللجنة أيدت، في قرارها الصادر في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن المقبولية، ادعاءات صاحبة البلاغ التي مفادها أنها تعرضت للعنف المتزلي من قبل عشيرتها، وأشارت إلى توصيتها العامة رقم ١٩ بشأن العنف بالمرأة. وتفيد الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ نفسها لم تدع في بلاغها أن التمييز الذي وقع ضدها كان بسبب عدم قيام وكلاء الدولة الطرف ببذل العناية الواجبة لحمايتها من العنف المتزلي، بما في ذلك من العنف الذي ارتكبه عشيرتها، ولم تدع من ناحية أخرى عدم قيام هؤلاء الوكلاء بالتحقيق في أعمال العنف أو المعاقبة عليها أو تقديم التعويضات اللازمة لها. وتفيد الدولة الطرف أيضاً أنه لا يوجد دليل على قيام صاحبة البلاغ بإبلاغ السلطات بما كانت تتعرض له من عنف على يد عشيرتها في أي وقت قبل رفع دعواها المدنية وأن السلطات القضائية لم يكن بوسعها التحقق من هذه الادعاءات قبل رفع الدعوى المدنية. وتؤكد الدولة الطرف أنها تبذل في الواقع العناية الواجبة لمنع الانتهاكات عموماً في إطار الاتفاقية، وأن الحكومات الكندية تبذل بالفعل العناية الواجبة للتحقيق في أعمال العنف التي ترتكب ضد المرأة والمعاقبة عليها عند إحاطتها علماً بهذه الأعمال.

٨-١٢ وشرعت الدولة الطرف في تحليل الظروف المحيطة بالبلاغ قيد البحث في ضوء الاجتهادات السابقة للجنة^(١٠) وخلصت إلى أنه، على خلاف هاتين الحالتين، لا يمكن القول بأن السلطات الكندية كانت على علم بأن صاحبة البلاغ في خطر، لعدم متابعتها للإجراءات أمام المحاكم المحلية. وتلاحظ الدولة الطرف أيضاً أن هناك "تناقضاً واضحاً بين التسلسل التاريخي للإجراءات في الخصومة المحلية لصاحبة البلاغ، والتسلسل التاريخي للإجراءات في بلاغ فرتيديو ضد الفلبين"^(١١)، وتفيد أنه على خلاف الوضع في قضية فرتيديو، لا يوجد أي دليل على أن السبب في التأخير في الخصومة المحلية لصاحبة البلاغ هو عدم تعامل النظام القضائي مع ادعاءاتها بطريقة عادلة ونزيهة، بسرعة وفي الوقت المناسب. وشرعت الدولة الطرف في وصف التدابير التشريعية والسياساتية التي اتخذتها لحماية ضحايا العنف المتزلي.

٨-١٣ وفيما يتعلق بادعاء صاحبة البلاغ أن الدولة الطرف خالفت المادة ١٤(٢)(ح) من الاتفاقية، تفيد الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ لا صفة لها لتمثيل مصالح النساء بوجه عام، أو النساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية عموماً، أو النساء اللاتي يعشن في بلدة راي إدزو بالتحديد في الأقاليم الشمالية الغربية. وتؤكد الدولة الطرف أنه ليس هناك ما يدل على أن سلطات الدولة الطرف تنفذ سياساتها أو إجراءاتها المتعلقة بالإسكان بطريقة غير عادلة

(١٠) تشير الدولة الطرف إلى الآراء التي اعتمدها اللجنة بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في البلاغ رقم ٢٠٠٥/٥، غوكشي ضد النمسا، والبلاغ رقم ٢٠٠٥/٦، بيلدرم ضد النمسا.

(١١) انظر البلاغ رقم ٢٠٠٨/١٨، فرتيديو ضد الفلبين، آراء معتمدة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠.

وتمييزية بالمخالفة للمادة ١٤(٢)(ح) من الاتفاقية. ولم تقدم صاحبة البلاغ أي دليل يشير إلى أن شطب اسمها من التنازل عن الحيازة الإيجارية كان بسبب، أو بأي حال من الأحوال نتيجة، عدم امتناع سلطات الدولة الطرف عن القيام بأي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد النساء بشكل عام، أو النساء في المناطق الريفية بشكل خاص، أو عدم امتناع سلطات الدولة الطرف عن المشاركة في مثل هذه الأعمال أو الممارسات التمييزية ضد النساء. وتفيد الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ لم تقدم أدلة كافية على صحة هذا الإدعاء ولم تثبت وقوع انتهاك للمادة ١٤(٢)(ح) من الاتفاقية بأدلة كافية.

٨-١٤ وتؤكد الدولة الطرف كذلك أن الكثير من تدابير الحماية الدستورية والتشريعية المبينة أعلاه للرد على ادعاءات صاحبة البلاغ المتعلقة بالمادة ٢(هـ) من الاتفاقية تدل على أن لديها التدابير المناسبة والمطلوبة في المادة ١٤(٢)(ح) من الاتفاقية للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية، من أجل أن تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجال والنساء، المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها، ومن أجل أن تكفل لها على قدم المساواة أيضاً، الحق في التمتع بظروف معيشية ملائمة. وشرعت الدولة الطرف في وصف السياسات والبرامج التي وضعت لتلبية احتياجات الإسكان المتعلقة بالمرأة.

٨-١٥ وفيما يتعلق بادعاءات صاحبة البلاغ بشأن المادة ١٥(٤) من الاتفاقية، تشكك الدولة الطرف في انطباق هذه المادة من الاتفاقية بالنظر إلى ما جاء في التوصية العامة للجنة رقم ٢١. وتفيد الدولة الطرف أيضاً أن صاحبة البلاغ لم تقدم الدليل على منعها بأي شكل من الأشكال من اختيار المسكن ("البلد") الذي تعترم الإقامة فيه على قدم المساواة مع الرجال، أو على تقييد حريتها في اختيار مسكنها بسبب أي سلوك تمييزي، سواء مباشر أو غير مباشر، من جانب السلطات. وتعترف الدولة الطرف بأنه أصبح من المستحيل على صاحبة البلاغ من الناحية القانونية الحصول على المسكن في رأي إدزو لأنه أصبح مشغولاً بصورة قانونية من قبل أفراد آخرين في السنوات التي أعقبت شطب اسمها من التنازل عن الحيازة الإيجارية، ولكنها تلاحظ أنه تم اتخاذ العديد من الخطوات الإيجابية من أجل تصحيح وضع صاحبة البلاغ والسماح لها مرة أخرى بالإقامة في بلدة رأي إدزو، ومن ثم احترام صلتها الروحية الخاصة بالأرض التي تقع بها البلدة^(١٢). وتفيد الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ تعيش حالياً في السكن الذي توفره لها مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية منذ عام ٢٠٠٦. وتلاحظ الدولة الطرف أن الوقائع تؤكد عدم حرمان صاحبة البلاغ من الفرصة في اختيار مكان إقامتها وسكنها على النحو المطلوب في المادة ١٥(٤) من الاتفاقية، وأن صاحبة البلاغ لم تقدم الدليل على مخالفة المادة ١٥(٤) من الاتفاقية.

(١٢) تشير الدولة الطرف إلى الخيارات السكنية الأخرى المختلفة التي عرضت على صاحب البلاغ على مدى السنوات العديدة التي سبقت تقديم بلاغها أمام اللجنة، فضلاً عن برامج الإسكان المختلفة، والخيارات المتاحة حالياً في الأقاليم الشمالية الغربية.

٨-١٦ وفيما يتعلق بادعاءات صاحبة البلاغ بشأن المادة ١٦ (ح) من الاتفاقية، تفيد الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ لا تشير إلى أي قوانين أو عادات تميز ضد المرأة المتزوجة أو غير المتزوجة في مجالات الملكية، أو الحيازة، أو التنظيم، أو الإدارة، أو التمتع بالملكيات، أو أي ممارسات أو قوانين تمييزية للتدخل في ملكيتها، أو حيازتها، أو تنظيمها، أو إدارتها، أو تمتعها بملكاتها في رأي إدزو بالتحديد، أو أي سلوك تمييزي من جانب السلطات فيما يتعلق بشطب اسمها من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية بالنسبة لتلك الملكيات. وتكرر الدولة الطرف قولها إن صاحبة البلاغ لم تقدم أدلة كافية على صحة ادعائها بحوث تمييز في قضيتها، وإنما تتحدث في بلاغها عن خلاف شخصي بينها وبين عشيرتها، وعن أعمال احتيالية ارتكبتها هذا الأخير و/أو استغلال الوظيفة العامة من جانب لمصلحته الشخصية. وتفيد الدولة الطرف أيضاً أن تدابير الحماية الدستورية والتشريعية المشار إليها أعلاه، فضلاً عن أي قوانين منطبقة تتعلق بالعلاقات الأسرية، تهدف إلى ضمان القضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وضمان نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الملكيات، وتنظيمها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، وفقاً للمادة ١٦ (١) (ح) من الاتفاقية^(١٣). ولذلك فإنها تؤكد أن صاحبة البلاغ لم تقدم الدليل على أي انتهاك للمادة ١٦ (١) (ح) من الاتفاقية.

معلومات أخرى مقدمة من الأطراف

٩-١ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قدمت صاحبة البلاغ مذكرة شرحت فيها أسباب عدم الموافقة على العروض المقدمة لتوفير سكن بديل لها، وأفادت في هذا الصدد أنه تم تجردها من مسكنها وممتلكاتها بوجه مخالف للقانون كنتيجة مباشرة للتواطؤ بين عشيرتها وهيئة الإسكان المحلية التي كان عشيرتها عضواً في مجلس إدارتها، ومؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية التي نفذت طلبه المتعلق بشطب اسمها من التنازل عن الحيازة الإيجارية دون الحصول على الإذن اللازم منها. وتفيد أيضاً أن العلاقة العرفية التي كانت تربطها بعشيرتها وُصفت من جانبها ومن جانب النظام القانوني كذباً بأنها علاقة "تبعية". وبعد لجوئها إلى الدار المخصصة للنساء ضحايا العنف، أبلغها محاميها بأنها طردت من مسكنها وبأنها ستعرض نفسها لدعوى جنائية وللتوقيف في حالة دخولها فيه مرة أخرى. ونتيجة لذلك أصبحت هي وأطفالها الثلاثة بلا مأوى عدة سنوات، واضطرت إلى العيش بالانفصال عنهم مدة طويلة وتأثرت قدرتها على الحصول على العمل والاحتفاظ به نتيجة لهذا الطرد.

٩-٢ وتفيد صاحبة البلاغ أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية اقترحت مقابل ما سلف استبدال مسكنها الذي يتكون من ثلاث غرف نوم والذي كان مملوكاً لها ملكية

(١٣) تشير الدولة الطرف، كمثال على ذلك، إلى *مدونة قوانين الأسرة في الأقاليم الشمالية الغربية* التي تتضمن القوانين المتعلقة بحقوق وواجبات الأزواج وحقوق وواجبات الأشخاص الذين يرتبطون بعلاقة عرفية قبل الانفصال وبعده، والتي تتناول أيضاً القواعد المتعلقة بنفقات الزوجية وتقاسم الملكيات.

خاصة بمسكن مزدوج بالإيجار يتكون من غرفة واحدة واستوديو. وكان أطفالها الثلاثة في سن المراهقة، وكانت حاملاً في طفل رابع، فرأت أن هذا العرض غير عادل وغير معقول. ولم تقتنع عندئذ بأن مؤسسة الإسكان قدمت لها العرض بحسن نية لأن هذه المؤسسة لعبت دوراً في حرمانها من مسكنها. وخشيت في حالة انتقالها إلى الوحدة مع أطفالها الثلاثة من طردها بموجب قاعدة مختلفة تتعلق بالقيود المفروضة على الإسكان مثل القواعد المتعلقة بحجم الأسر التي تعيش في وحدات صغيرة. وتفيد صاحبة البلاغ أنها من السكان الأصليين المرتبطين بأرض أجدادهم وأن لها الحق بموجب المعاهدات في الأرض والسكن، وأنها اختارت عند شراء منزلها المكان الذي تريد أن تعيش فيه، وأنها تريد الأمن ومساحة كافية في مسكنها لأسرتها المتنامية، في حين أن العرض المقدم لها لا يوفر ذلك. ومن ناحية أخرى، أبلغتها مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية بأنه بإمكانها أن تقدم طلباً لشراء منزل إذا رغبت في ذلك، ولكن عندما تقدمت بطلب في مناسبتين رفض طلبها على أساس أن دخلها لا يفي بالمعايير المحددة لامتلاك منزل.

٩-٣ وتفيد صاحبة البلاغ كذلك أن الإجراءات استغرقت سنوات عديدة قبل انتهائها لأن هدفها الوحيد بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ كان استعادة مسكنها وممتلكاتها، ولكن كان يقال لها في كل مرحلة من مراحل الدعوى أن هذا مستحيل. وتؤكد أن السبب في عدم التوصل إلى حل هو التمييز الذي وقع ضدها من قبل المحامين المنتدبين في القضية ومن قبل المسؤولين في مجلس الخدمات القانونية في الأقاليم الشمالية الغربية. وقد تعرضت بوصفها من السكان الأصليين للتمييز العنصري، وبوصفها امرأة للتمييز الجنساني. وساهم هذان الجانبان من التمييز في وجود نمط من السلوك الذي يمكن أن يقال بأنه كان ترهيباً في أحسن الأحوال وتعسفاً في أسوأ الأحوال. وكان للفقر والبطالة والتفكك والتشرد الذي نتج عن سرقة منزلها دوراً لأنها لم تكن لديها الموارد اللازمة لتوكيل محام من اختيارها ولم تكن لديها القدرة على الاستجابة لطلبات مجلس الخدمات القانونية في الأقاليم الشمالية الغربية للحصول على خدمات هذا المجلس. وتؤكد صاحبة البلاغ أن الفشل في التوصل إلى حل كان نتيجة لانتداب عدد من المحامين المختلفين لها في مدة تبلغ عشر سنوات. وكان الفشل في التوصل إلى حل أيضاً نتيجة مباشرة للإجراءات التي اتخذت أو لم تتخذ من هؤلاء المحامين. ولم "ينفذ" معظم المحامين تعليماتها بل كانوا هم الذين يصدرون التعليمات لها ويهددون بتركها إذا اعترضت على تصرفاتهم، وتصرف بعض المحامين بالنيابة عنها دون علمها أو موافقتها. ولم يكن لديها الخيار في اختيار المحامين المنتدبين لها من مجلس الخدمات القانونية في الأقاليم الشمالية الغربية ولم يكن هؤلاء المحامون قابليين للمساءلة أمام المجلس. وتقدم صاحبة البلاغ عدة أمثلة على سوء السلوك من جانب المحامين المنتدبين لتمثيلها وتؤكد أنها خسرت قضيتها لأنها لا تملك الخبرة اللازمة لمتابعة الإجراءات القانونية من تلقاء نفسها ولم تتلق تمثيلاً قانونياً مناسباً.

٤-٩ وفيما يتعلق بسبل الانتصاف التي ترغب صاحبة البلاغ في الحصول عليها من الدولة الطرف، تصف صاحبة البلاغ المصاعب التي اضطرت هي وأسرهما إلى تحملها نتيجة لفقدان مسكنها وتفيد أنها ستكون ممتنة إذا تمكنت من الحصول على تعويض عن الضرر الذي لحق بها ولكنها لا يمكنها "أن تحدد ثمناً للمعاملة السيئة للغاية التي اضطرت إلى تحملها نتيجة لفقدان مسكن أسرتها". وتفيد صاحبة البلاغ أن سبل الانتصاف التي من شأنها أن تحدث فرقاً هي: الحصول على مسكن يتضمن ثلاث غرف للنوم؛ وتوجيه اللوم إلى حكومة الأقاليم الشمالية الغربية، بما في ذلك مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية ومجلس الخدمات القانونية في الأقاليم الشمالية الغربية، مع بيان أن هذا اللوم نظير سلوكهم المخالف للقانون والتمييزي؛ والالتزام بتعيين المزيد من السكان الأصليين في النظام القانوني وتدريبهم؛ واسترداد جميع الرسوم القانونية التي تكبدتها في السنوات العشر الماضية.

٥-٩ وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كررت الدولة الطرف ملاحظاتها الرئيسية بشأن الأسس الموضوعية للبلاغ.

النظر في الأسس الموضوعية

١٠-١ نظرت اللجنة في البلاغ في ضوء جميع المعلومات المتاحة لها من صاحبة البلاغ ومن الدولة الطرف، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ٧ من البروتوكول الاختياري.

١٠-٢ وفي الحالة قيد البحث، تلاحظ اللجنة ما يلي: أن اسم صاحبة البلاغ شطب من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية وأصبح بالتالي عشيرها، الذي لم يكن من السكان الأصليين، المالك الوحيد للسكن قيد البحث؛ وأنها فقدت نصيبها في السكن نتيجة للأعمال الاحتيالية المزعومة المنسوبة إلى عشيرها؛ وأن التعديل الذي تم في وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية لا يمكن أن يتم بدون إجراء أو امتناع عن اتخاذ إجراء من جانب مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية؛ أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية من وكلاء الدولة الطرف؛ أن عشيرها كان يعمل مديراً لهيئة الإسكان وكان يشغل بالتالي منصباً يُحوّله السلطة؛ أن مؤسسة الإسكان لم تحط صاحبة البلاغ علماً بإلغاء حقوق الملكية الخاصة بها على الرغم من أنها صاحبة الحق الأصلي بوصفها من أعضاء المجتمع المحلي في بلدة راي إدزو. ويتبين من هذه الوقائع أن حق صاحبة البلاغ في الملكية قد تعرض للانتهاك نتيجة لفعل صادر عن سلطة عامة تعمل بالاشتراك مع عشيرها. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن عشير صاحبة البلاغ منعها بعد ذلك من الدخول إلى مسكن الأسرة، وقام بتغيير مزلاج الباب، وطردها من المسكن، وأن كل هذا حدث بينما كانت تحاول التخلص من علاقة تعسفية وتلتمس الحماية في دار للنساء ضحايا العنف. وتلاحظ اللجنة كذلك أن محامي صاحبة البلاغ المنتدب من مجلس المساعدة القانونية نصحتها بالاستجابة لطلب الإخلاء الموجه إليها من عشيرها، ولم يطعن في صحة هذا الطلب. وترى اللجنة أن التأثير المشترك للوقائع المشار إليها أعلاه أدى إلى وقوع تمييز غير مباشر ضد صاحبة البلاغ على النحو المبين في المادة ١ من الاتفاقية. وترى

اللجنة أيضاً أن صاحبة البلاغ تفصل بين كونها من السكان الأصليين ومن ضحايا العنف المتزلي، على النحو الذي يتبين بوضوح من الدعوى الأولى التي رفعتها ضد شريكها، والأثر السلبي لهذا العنف على ممارسة حقها في الملكية. وتقول اللجنة، في توصيتها العامة رقم ٢٨ إن تداخل الجوانب يشكل مفهوماً أساسياً لفهم نطاق الالتزام العام للدول الأطراف الوارد في المادة ٢ من الاتفاقية. فالتمييز ضد المرأة على أساس جنسي أو جنساني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل أخرى تؤثر على المرأة مثل العرق، والأصل الإثني، والدين أو المعتقد، والصحة، والمركز، والسن، والطبقة، والطائفة الاجتماعية، والميل الجنسي، والهوية الجنسية. ويجب على الدول الأطراف أن تعترف من الناحية القانونية بتلك الأشكال المتداخلة للتمييز وتأثيرها السلبي المركب على المرأة المعنية، وأن تحظرها (الفقرة ١٨). ولذلك، تخلص اللجنة إلى أن صاحبة البلاغ تعرضت لعمل من أعمال التمييز المتداخلة.

١٠-٣ وفيما يتعلق بادعاء صاحبة البلاغ الخاص انتهاك حقوقها بموجب الفقرتين (د) و(هـ) من المادة ٢ من الاتفاقية، تشير اللجنة إلى أن المادة المذكورة تدعو الدول الأطراف إلى ضمان امتناع سلطاتها ومؤسساتها العامة عن القيام بأي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة. وتفرض الفقرة (د) من المادة ٢ من الاتفاقية التزاماً على الدول الأطراف ليس بالامتناع عن القيام بأي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية، على نحو مباشر أو غير مباشر، ضد المرأة فحسب، ولكن بأن تتأكد من إلغاء أية قوانين أو سياسات أو إجراءات تمييزية أو يمكن أن تؤدي إلى التمييز^(١٤). كذلك، تقتضي الفقرة (هـ) من المادة ٢ من الاتفاقية من الدولة الطرف أن تتخذ تدابير تكفل الإعمال الفعلي للقضاء على التمييز ضد المرأة ومن بينها تدابير تكفل قدرتها على رفع الشكاوى بشأن انتهاكات حقوقها المكفولة بموجب الاتفاقية وأن تكفل لها سبل الانتصاف الفعالة^(١٥). ولما كانت صاحبة البلاغ في موقف ضعيف لكونها من السكان الأصليين، كان من الواجب على الدولة الطرف أن تتخذ تدابير فعالة لمنع أي شكل من أشكال التمييز المتعدد الجوانب ضدها.

١٠-٤ وتحيط اللجنة علماً بتأكيد الدولة الطرف على أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية بذلت جهوداً كثيرة لتصحيح الوضع الذي واجهته صاحبة البلاغ عندما علمت بشطب اسمها من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية وعرضت عليها مساكن أخرى في البلدة أو تعويضاً نقدياً ولكن رفضت صاحبة البلاغ هذه العروض. وتلاحظ أيضاً أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية لم تعد في الواقع المالك المسجل للعقار عندما كانت مفاوضات التسوية جارية ولم يكن بوسعها أن تعرض على صاحبة البلاغ نصف الحيازة الإيجارية. ولكن تلاحظ اللجنة أن مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية

(١٤) انظر التعليق العام للجنة رقم ٢٨، الفقرة ٣٥.

(١٥) نفس المرجع أعلاه، الفقرة ٣٦.

كانت تدير الممتلكات عند شطب اسم صاحبة البلاغ من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية وإعادة توزيع حصتها على عشيرها الذي لم يكن مؤهلاً للحصول على سكن منذ البداية وفقاً لقواعد المؤسسة^(١٦)؛ وأن المسكن الذي كان معروضاً لها كان على سبيل الإيجار وليس الملكية وأصغر في الحجم من المسكن الذي طردت منه؛ وأن التعويض النقدي الذي عرض عليها لم يكن كافياً، وفقاً لقولها، للحصول على سكن مناسب لها ولأطفالها. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن العرض الأول الذي قدم لصاحبة البلاغ كان في آب/أغسطس ١٩٩٦، أي بعد ثلاث سنوات من طردها من مسكنها. وتخلص اللجنة إلى أن الدولة الطرف لم تضمن قيام وكلائها بتوفير حماية قانونية فعالة باحترام اتفاق الشراء والبيع ولم تتخذ ما يلزم من إجراءات لإعلان وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية الجديدة التي شطب اسم صاحبة البلاغ منها وثيقة باطلة ولاغية.

١٠-٥ وتلاحظ اللجنة كذلك أن صاحبة البلاغ أرغمت على تغيير محاميها عدة مرات بسبب الضغوط المفروضة عليها للموافقة على تسوية نقدية بدلاً من استعادة ممتلكاتها، وأنها تعرضت لضرب جسيم في دعواها المتعلقة بالعنف المتري ودعواها المتعلقة بممتلكاتها نتيجة للتصرفات التي ارتكبها المحامون المنتدبون لها. وتشير اللجنة إلى توصيتها العامة رقم ٢٨ التي مفادها أنه يتعين على الدول الأطراف بموجب الفقرة (هـ) من المادة ٢ من الاتفاقية أن تتخذ تدابير تكفل المساواة بين المرأة والرجل، بما في ذلك تدابير تكفل وصول المرأة إلى سبل الانتصاف الفعالة (الفقرة ٣٦). وبناءً عليه، تخلص اللجنة إلى وجود انتهاك لحقوق صاحبة البلاغ بموجب الفقرتين (د) و(هـ) من المادة ٢ من الاتفاقية.

١٠-٦ وفيما يتعلق بادعاء صاحبة البلاغ أن الدولة الطرف خالفت الفقرة ٢(ح) من المادة ١٤ والفقرة ٤ من المادة ١٥ من الاتفاقية، تلاحظ اللجنة أن الأدلة المعروضة عليها لا تدل على وجود علاقة بين أعمال التمييز التي تعرضت لها وانتمائها إلى منطقة ريفية، أو على أنها مُنعت من الإقامة في مكان آخر في بلدة راي إدزو، في الأقاليم الشمالية الغربية من كندا. وبناءً عليه، ترى اللجنة أن الوقائع المعروضة عليها لا تكشف عن وجود انتهاك للفقرة ٢(ح) من المادة ١٤ والفقرة ٤ من المادة ١٥ من الاتفاقية.

١٠-٧ وفيما يتعلق بادعاءات صاحبة البلاغ بشأن المادة ١٦(١)(ح) من الاتفاقية، تحيط اللجنة علماً بملاحظات الدولة الطرف التي مفادها أن صاحبة البلاغ لم تحدد أي قوانين أو عادات للتمييز ضد المرأة المتزوجة أو غير المتزوجة في مجال الملكية، كما لم تحدد أي ممارسات أو قوانين تمييزية يجوز بموجبها التدخل في ملكيتها، أو حيازتها، أو تنظيمها، أو إدارتها، أو تمتعها بممتلكاتها في راي إدزو بالتحديد، أو أي سلوك تمييزي من جانب السلطات فيما يتعلق بشطب اسمها من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية بالنسبة لتلك الممتلكات. بيد أن اللجنة

(١٦) انظر التوجيه الإجرائي لمؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية، برنامج الحيازة الإيجارية في الإقليم الشمالي، الفقرة ٦-٧، المقدم من الدولة الطرف.

تلاحظ أن موظف العلاقات الإيجارية التابع لهيئة الإسكان في راي إدزو نصح صاحبة البلاغ بأن تضيف اسم عشيرها إلى طلب الإسكان لإمكان النظر في هذا الطلب، على الرغم من أن المعايير الرسمية للحصول على سكن لا تتطلب ذلك. وتلاحظ أيضاً أن صاحبة البلاغ كانت ضحية للعنف المتزلي، وهو أمر لم تعترض عليه الدولة الطرف، وأن عشيرها حاول منعها من العمل للحد بالتالي من قدرتها على الحياة بصورة مستقلة اقتصادياً؛ وأنها طردت من مسكنها عندما التمسست الحماية من العنف المتزلي في دار للنساء ضحايا العنف. وتلاحظ اللجنة كذلك، وفقاً لما جاء في بيان الدولة الطرف نفسها، أن دخل صاحبة البلاغ ودخل عشيرها كانا موضعاً للاعتبار عند تحديد أهليتهما للحصول على سكن في إطار برنامج الحيازة الإيجارية في الأقاليم الشمالية ولكن لم تأخذ مؤسسة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية نصيبها في الاعتبار عندما شطبت اسمها من وثيقة الحيازة الإيجارية ولم تقم بإبلاغها بهذا الشطب. وتشير هذه الاعتبارات مجتمعة إلى وقوع انتهاك لحقوق صاحبة البلاغ بموجب الفقرة ١ (ج) من المادة ١٦.

١١- وترى اللجنة، وهي تتصرف عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٧ من البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وفي ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، أن الدولة الطرف لم تف بالتزاماتها وبالتالي انتهكت حقوق صاحبة البلاغ بموجب الفقرتين ٢ (د) و (هـ) من المادة ٢، والفقرة ١ (ج) من المادة ١٦، مقروءة بالاقتران مع المادة ١ من الاتفاقية، وتقدم التوصيات التالية للدولة الطرف:

(أ) بخصوص صاحبة البلاغ:

'١' توفير مسكن لصاحبة البلاغ يتناسب من حيث النوعية والموقع والحجم مع المسكن الذي حرمت منه؛

'٢' تقديم تعويض مالي مناسب لصاحبة البلاغ عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها ويتناسب مع خطورة الانتهاكات التي وقعت لحقوقها.

(ب) توصيات عامة:

'١' توظيف المزيد من النساء من السكان الأصليين وتدريبهن على تقديم المساعدة للنساء الأخريات في مجتمعاتهن من السكان الأصليين، بما في ذلك المساعدة في مجالي العنف المتزلي وحقوق الملكية؛

'٢' إعادة النظر في نظام المساعدة القانونية في الدولة الطرف لضمان وصول ضحايا العنف المتزلي من النساء من السكان الأصليين فعلياً إلى القضاء.

١٢- ووفقاً للفقرة ٤ من المادة ٧ من البروتوكول الاختياري، تولى الدولة الطرف الاعتبار الواجب لآراء اللجنة وتوصياتها، وتقدم إلى اللجنة، في غضون ستة أشهر، رداً خطياً يتضمن أية معلومات عن أي إجراء يتخذ في ضوء آراء اللجنة وتوصياتها. ومن المطلوب أيضاً أن

تنشر الدولة الطرف آراء اللجنة وتوصياتها، وأن تعميمها على نطاق واسع كي تطلع عليها جميع القطاعات المعنية في المجتمع.

[اعتمدت هذه الآراء بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، علماً بأن النص الإنكليزي هو النص الأصلي.]

رأي فردي (مخالف) لعضو اللجنة السيدة باتريسيا شولتز

١-١ لم أكن عضواً في اللجنة وقت اتخاذ قرارها بشأن مقبولية هذه الشكوى في عام ٢٠١٠، لكنني شاركت في النقاشات التي أفضت إلى القرار المتخذ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، وبالتالي أعتبر نفسي مؤهلة لإبداء رأيي بشأن مقبولية البلاغ وأسس الموضوعية. وإثني لا أشاطر اللجنة موقفها بشأن المقبولية والأسس الموضوعية، في جانب كبير منه.

٢-١ فحسب رأيي، كان ينبغي إعلان البلاغ غير مقبول بموجب الفقرة ١ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري للاتفاقية بسبب عدم استنفاد سبل الانتصاف المحلية، وكان أيضاً بإمكان اللجنة أن تعلن البلاغ غير مقبول بموجب الفقرة ٢ من المادة ٤ لأنه من الواضح أن البلاغ لا يستند إلى أساس سليم. وعلى الرغم من أن اللجنة قد خلصت إلى مقبولية البلاغ، كان ينبغي لها أن ترفضه من حيث أسسه الموضوعية لأن صاحبة البلاغ لم تقدم أدلة تثبت ادعاءاتها المتعلقة بتعرضها للتمييز ولا مزاعمها المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في كندا، بما يشمل نساء السكان الأصليين، والنساء الريفيات، والنساء اللاتي يعشن في المجتمع المحلي في راي إدزو، والنساء ضحايا العنف المترلي. وأود أن أشير أيضاً إلى أن صاحبة البلاغ لا تملك الصفة لتقديم بلاغ بالنيابة عن هذه المجموعات من النساء بموجب المادة ٢ من البروتوكول الاختياري.

المقبولية

١-٢ أشاطر اللجنة رأيها الذي مفاده أن البلاغ مقبول من حيث الاختصاص الزمني بموجب الفقرة ٢(هـ) من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري. إلا أنني أعتقد، مثل الدولة الطرف، أن صاحبة البلاغ لم تستنفد سبل الانتصاف المتاحة محلياً، وهو ما يجعل بلاغها غير مقبول بموجب الفقرة ١ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري. فصاحبة البلاغ لم تباشر جميع الإجراءات القانونية المتاحة في إطار الدعاوى الثلاث التي رفعتها أمام السلطات القضائية في كندا، بما أنها لم تطلب إلى المحكمة مراجعة الأسس الموضوعية لادعاءاتها أو لمزاعمها التي مفادها أنها وقعت ضحية عمل أو أكثر من أعمال التمييز على أيدي المدعى عليهم في تلك الإجراءات القانونية، ومن بينهم الهيئتان الحكوميتان للإسكان المعنيتان بالقضية ودائرة المساعدة القانونية والمحامون الذين انتدبتهم المحكمة للدفاع عنها. ثم إن صاحبة البلاغ لم تشر حسب رأيي، مسألة تعرضها للعنصرية والتمييز القائم على أساس الجنس على أيدي هيئات الدولة الطرف ودائرة المساعدة القانونية والمحامين الذين انتدبتهم المحكمة للدفاع عنها إلا بعد تقديم بلاغها إلى اللجنة. وبالتالي، فإن المحاكم الكندية لم يكن بوسعها أن تنظر في الأسس

الموضوعية لادعاءات صاحبة البلاغ التي مفادها أنها تعرضت لشكل أو أكثر من أشكال التمييز، أو أن تحكّم لها، عند الاقتضاء، بالتعويض المناسب على ذلك الأساس.

٢-٢ رفعت صاحبة البلاغ الدعوى المدنية الأولى في أيار/مايو ١٩٩٥. والمدعى عليه الوحيد في تلك الدعوى هو عشيرها السابق. وقد ادعت آنذاك أنها تعرضت للعنف ولانتهاك حقوقها في الملكية وللطرد من المنزل الذي اشتريته بالاشتراك مع عشيرها. والتمست صاحبة البلاغ التعويض عما لحقها من أضرار (انظر الفقرة ٢-٧ من البلاغ) كما طلبت إقراراً بأن عشيرها السابق حصل على المسكن بمساعدة وتحريض من حكومة الأقاليم الشمالية الغربية. وقد توفي و. س. (عشير صاحبة البلاغ) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أي بعد مضي خمسة أشهر على إيداع الدعوى. ولم تباشر صاحبة البلاغ، بعد وفاة عشيرها، أية إجراءات أخرى لمتابعة الدعوى التي ظلت عالقة حتى عام ٢٠٠٣.

٢-٣ ورفعت صاحبة البلاغ دعوى مدنية ثانية في آذار/مارس ١٩٩٦، ذكرت فيها اسم كل من ورثة عشيرها السابق وأحد أصدقائه الذي كان يشغل المسكن وشركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية. وادعت صاحبة البلاغ أن شركة الإسكان سمحت لعشير صاحبة البلاغ، و. س.، بتملك نصيبها في العقار باستخدام وسائل احتيالية. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تحيط فيها شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية علماً بحالة صاحبة البلاغ وبالادعاءات الموجهة ضدها. وعُدلت المطالب المقدمة في إطار الدعوى الثانية في تموز/يوليه ١٩٩٨ لإدراج طلبات إضافية تتعلق بالتعويض عن الضرر لعدد من الأسباب المختلفة، والاعتراف بحقها في ملكية نصف العقار وفي حيازته التجارية.

٢-٤ وقد تلقت صاحبة البلاغ عروضاً عديدة، من بينها وحدة سكنية أخرى أو مبلغ مالي، في محاولة لتسوية الوضع بطريقة أخرى غير استعادتها لحقها في نصف القطعة رقم ١٣٨. وعلى وجه التحديد، عُرض عليها مبلغ مالي قدره ١٥ ٠٠٠ دولار كندي في أيار/مايو ١٩٩٩، ثم تلقت عرضاً آخر بمبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠١. غير أن صاحبة البلاغ رفضت العرضين واختارت، بدلاً من ذلك، أن تواصل مساعيها لاستعادة نصيبها في ملكية العقار، إلا أنها لم تُفعل من جديد الدعوى المدنية الثانية التي كانت قد رفعتها في عام ١٩٩٦ وعدلتها في عام ١٩٩٨. وظلت الدعوى المدنية الثانية عالقة حتى عام ٢٠٠٣.

٢-٥ وفي ٣ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، على التوالي، قدم كل من ورثة و. س. وشركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية طلبات لرفض الدعويين المرفوعتين من صاحبة البلاغ "لعدم الجدوية في الإجراءات". وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قبلت المحكمة العليا في الأقاليم الشمالية الغربية الطلب المتعلق برفض الدعوى الأولى. ولم تعترض صاحبة البلاغ على قرار رفض دعواها الأولى رغم أن المحكمة لم تنظر في الأسس الموضوعية لادعاءاتها ضد عشيرها السابق ومختلف المزاعم الواردة في شكواها. وبالتالي، لم يكن باستطاعة المحاكم الكندية أن تنظر في شكاوى صاحبة البلاغ من حيث الأسس الموضوعية، ثم إن صاحبة البلاغ لم تقدم

أية معلومات عن ادعاءاتها المتعلقة بالتمييز. وبالمقابل، قدمت صاحبة البلاغ التماساً إلى محكمة الاستئناف في الأقاليم الشمالية الغربية لإبطال القرار الصادر عن المحكمة العليا في الأقاليم الشمالية الغربية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ برفض دعواها المدنية الثانية "لعدم الجدية في الإجراءات". ورفضت محكمة الاستئناف هذا الطلب دون أن تعلق قرارها كتابياً. ولم تطعن صاحبة البلاغ في هذا القرار بالاستئناف أمام المحكمة العليا في كندا ولم تشرح للمحاكم الكندية الأسباب التي دفعتها إلى عدم الاستئناف أو جعلتها غير قادرة على القيام بذلك. ويتبين من اجتهادات هيئات المعاهدات أن المقاصد التي وضع من أجلها شرط استنفاد سبل الانتصاف المحلية تجعل من هذه القاعدة الإجرائية شرطاً لا يمكن الإعفاء منه إلا لأسباب قاهرة. وغياب قرار معلل كتابياً من جانب محكمة الاستئناف لا يمكن اعتباره سبباً من الأسباب القاهرة. وخلافاً لما ذهبت إليه اللجنة (الفقرة ٧-٣ من البلاغ)، لا أعتبر أن الاستئناف أمام المحكمة العليا في كندا من غير المرجح أن يفضي إلى انتصاف فعال لصاحبة البلاغ. وحتى إذا افترضنا أن هذا الاستئناف كان سيفسح المجال في أحسن الأحوال إلى دراسة محدودة النطاق للمسألة الإجرائية المتعلقة بتقاعس صاحبة البلاغ خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣ والفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣، على التوالي، كانت هناك إمكانية أن يفضي هذا الاستئناف إلى قرار في صالح صاحبة البلاغ. ولو خلصت المحكمة العليا في كندا إلى أن عدم مباشرة صاحبة البلاغ أية إجراءات قانونية لمدة خمس سنوات أمر له مبرراته، ومن ذلك مثلاً أن المفاوضات كانت جارية بين صاحبة البلاغ والأطراف الأخرى خلال تلك الفترة، لربما قررت المحكمة العليا إحالة ملف القضية من جديد إلى محكمة أدنى درجة لبحث أسسها الموضوعية. وإن صاحبة البلاغ، بقرارها عدم الاستئناف أمام المحكمة العليا في كندا، تحرم نفسها من فرصة نظر اللجنة في بلاغها بما أنها لم تستنفد سبل الانتصاف المتاحة محلياً. وأرى أن هذا السبب الأول كاف لجعل البلاغ غير مقبول بموجب الفقرة ٤ من المادة ١ من البروتوكول الاختياري.

٦-٢ ثم إن الدعوى الثالثة التي رفعتها صاحبة البلاغ لا تعفيها من المسؤولية عن عدم استنفاد سبل الانتصاف المحلية فيما يتعلق بالدعوى الثانية. فصاحبة البلاغ لم تتخذ إجراءات فعالة للاعتراض على قرار المحكمة فيما يتعلق بدعواها الثانية. بموجب القواعد الإجرائية المنطبقة. وبالتالي لا يمكنها، حسب رأيي، أن تستشهد بالدعوى الثالثة التي كانت تهدف، شأنها شأن الدعوى الثانية، إلى دحض الحجة التي مفادها أن صاحبة البلاغ لم تستنفد سبل الانتصاف المحلية في إطار الدعوى الثانية، وإلا أصبح شرط استنفاد سبل الانتصاف المحلية - وهو شرط أشارت إليه اللجنة في مناسبات عديدة^(١٧) - غير ذي معنى. وحتى في الدعوى الثالثة لم تستنفد صاحبة البلاغ سبل الانتصاف المتاحة محلياً. ففي الدعوى الثالثة، المرفوعة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (أي بعد مضي ثماني سنوات على الدعوى الثانية)

(١٧) البلاغ رقم ١٠/٢٠٠٥، ن. س. ف. ضد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الفقرة ٧-٣؛ والبلاغ رقم ١٥/٢٠٠٧، زينغ ضد هولندا، الفقرة ٧-٣.

ذكرت صاحبة البلاغ مرة أخرى ورثة عشيرها السابق وكذلك المالكين الجُدد للقطعة رقم ١٣٨ الذين اشتروا العقار من ورثة عشيرها السابق. ومثلما فعلت صاحبة البلاغ في إطار الدعوى الثانية، طلبت في الدعوى الثالثة إقرار حقوقها في ملكية العقار. ولم تُشر في الدعوى الثالثة إلى شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية ولا إلى أية سلطة كندية أخرى. وعلى غرار الدعويين الأولى والثانية، لم تبين صاحبة البلاغ في الدعوى الثالثة أنها تعرضت للتمييز من جانب سلطة من السلطات الكندية لأنها امرأة أو لأنها امرأة من السكان الأصليين أو لأنها تعيش في تلك المنطقة من البلد. لذلك، يمكن اعتبار هذه الدعوى الثالثة كوسيلة استخدمتها صاحبة البلاغ في محاولة لتدارك خطئها المتمثل في عدم الطعن بالاستئناف أمام المحكمة العليا الكندية في قرار محكمة الاستئناف في الأقاليم الشمالية الغربية رفض دعواها الثانية. واعتبر القاضي الذي استمع إلى الدعوى الثالثة أن من حق صاحبة البلاغ أن ترفع دعوى ثالثة ما دام القضاء لم ينظر في الأسس الموضوعية للدعويين الأولى والثانية، وأن هذه الدعوى الثالثة لا تشكل إساءة استخدام للإجراءات القانونية خلافاً لما ذهب إليه المدعى عليهم. وهذا القرار، الذي أُتخذ في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أفسح المجال للنظر في الأسس الموضوعية لشكاوى صاحبة البلاغ، وهو ما لم يحصل من قبل نتيجة تقاعس صاحبة البلاغ عن اتخاذ ما يلزم من خطوات في الدعويين الأولى والثانية على حد سواء. ومع ذلك، أصدر القاضي أمراً بأن تدفع صاحبة البلاغ مصاريف المحكمة بالنسبة إلى الدعوى الثانية وأن تؤمن مصاريف التقاضي بالنسبة إلى الدعوى الثالثة في غضون ستين يوماً، وإلا شُطبت الشكاوى من جدول الدعاوى المقرر نظرها. ولم تستأنف صاحبة البلاغ هذا القرار أمام محكمة الاستئناف في الأقاليم الشمالية الغربية. لذلك، أرى شخصياً أن صاحبة البلاغ لم تستفد سبب الانتصاف المتاحة محلياً فيما يتعلق بالدعوى الثالثة ولم تذكر أي ظروف من شأنها أن تعفيها من هذا الواجب. فلا الصعوبات المالية ولا الشكوك حول النتيجة التي قد يؤول إليها الطعن بالاستئناف أمام محكمة الاستئناف يمكن أن تعفي صاحبة البلاغ من واجبها استفاد سبب الانتصاف المحلية^(١٨).

٢-٧ علاوة على ذلك، لا يمكن القول إن الإجراءات القانونية قد تم التمديد فيها بشكل غير معقول لا في الدعوى الثانية ولا في الدعوى الثالثة، ولا يمكن بالتالي التذرع بطول مدة الإجراءات لإعفاء صاحبة البلاغ من واجبها استفاد سبب الانتصاف المحلية.

الأسس الموضوعية

٣-١ لا أتفق مع سائر أعضاء اللجنة بخصوص وصف وقائع القضية والاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة على ذلك الأساس، على النحو الوارد في الفقرات من ١٠-٢ إلى ١٠-٤ من البلاغ. فالقضاء لم ينظر في الأسس الموضوعية لأي من الدعاوى الثلاث التي

(١٨) انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، البلاغ رقم ٣٩٧/١٩٩٠، ب. س. وت. س. ضد الدانمرك، الفقرة ٥-٤.

رفعتها صاحبة البلاغ التي لم تقدم في أي دعوى من الدعاوى التي رفعتها أدلة تُثبت تعرضها لعمل أو أكثر من أعمال التمييز التي تزعم أنها تعرضت لها على أيدي المدعى عليهم في تلك الدعاوى، بما في ذلك هيئتا الإسكان الحكوميتان اللتان أشارت إليهما صاحبة البلاغ في الدعاوى المذكورة، أو على أيدي دائرة المساعدة القانونية أو المحامين الذين انتدبتهم المحكمة للدفاع عنها. ولم تشر صاحبة البلاغ في أي وقت من الأوقات وفي أي دعوى من الدعاوى المدنية الثلاث إلى التمييز القائم على أساس الجنس أو الحالة الزوجية أو التراث الثقافي أو مكان الإقامة أو أي أساس آخر كسبب من أسباب الشكاوى التي رفعتها في إطار قضيتها. والدعوى المدنية الثانية هي الدعوى الوحيدة التي ذكرت فيها صاحبة البلاغ إحدى الهيئات الحكومية الكندية (شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية)؛ أما في الدعوى الأخرى، فجميع المدعى عليهم من الخواص (و. س.، وورثته، والأشخاص الذين اشترتوا القطعة رقم ١٣٨ من الورثة). وفي الفقرات الاستهلاكية من هذا الرأي الخطي، كنت قد أشرت إلى أن صاحبة البلاغ لا تملك الصفة بموجب أحكام المادة ٢ من البروتوكول الاختياري لتقديم بلاغ بالنيابة عن مجموعات النساء التي ذكرتها، وأضيف في هذا السياق أن صاحبة البلاغ عرضت بيانات عامة ولم تقدم أدلة على أعمال التمييز المزعومة ضد مختلف مجموعات النساء التي ذكرتها، في حين أن الدولة الطرف فندت بالتفصيل كل بيان من البيانات العامة التي عرضتها صاحبة البلاغ.

٢-٣ وأرى شخصياً أن منشأ هذه القضية هو مشكلة تارت بين صاحبة البلاغ وعشيرها السابق، و. س.، الذي استغل، فيما يبدو، منصبه كعضو في مجلس إدارة هيئة الإسكان في راي - إدزو، وأساء استخدام هذا المنصب ليقدم في شباط/فبراير ١٩٩٢ طلباً لحذف اسم صاحبة البلاغ من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية التي تُثبت اشتراكها في ملكية القطعة رقم ١٣٨، وتمكّن في حزيران/يونيه ١٩٩٣ من تحقيق مبتغاه عن طريق شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية. وربما يكون و. س.، الذي لم يكن يستوفي أي شرط من شروط الأهلية لامتلاك عقار في راي إدزو، قد توصل إلى حذف اسم صاحبة البلاغ من الوثيقة المذكورة باستخدام وسائل احتيالية. وبما أنه لم يجر حتى اليوم التحقيق في الظروف التي أحاطت بقرار حذف اسم صاحبة البلاغ من الوثيقة، يبقى السؤال المطروح هو هل ارتكب و. س. وموظف أو أكثر من موظفي شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية جريمة جنائية يعاقب عليها القانون. ولم تُسلط الأضواء على الظروف التي أحاطت باختفاء الملف ذي الصلة.

٣-٣ وبوجه خاص، لا أتفق مع اللجنة فيما خلُصت إليه من استنتاجات بخصوص العنف الذي تعرضت له صاحبة البلاغ على أيدي عشيرتها السابق. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٣، عندما قامت شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية - سواء عن طريق الخطأ أو الإهمال أو الاشتراك في الاحتيال - بنقل ملكية القطعة رقم ١٣٨، التي كانت حتى ذلك الحين مملوكة لصاحبة البلاغ بالاشتراك مع عشيرتها السابق، لصالح و. س. بوصفه المالك الوحيد،

لم تكن شركة الإسكان على علم بالصعوبات التي كانت تواجه صاحبة البلاغ في علاقتها مع و. س.، ولم تعلم الشركة تحديداً أن صاحبة البلاغ كانت ضحية، على افتراض صحة أقوالها الواردة في البلاغ، للتهديد والاعتداء الجنسي المتكرر والترهيب، وأنها مُنعت من ممارسة عمل مُربح. فالشركة لم تعلم شيئاً عن حالة صاحبة البلاغ حتى عام ١٩٩٦ عندما رفعت صاحبة البلاغ دعواها الثانية. وقبل ذلك التاريخ، عندما رفعت صاحبة البلاغ الدعوى الأولى في أيار/مايو ١٩٩٥، كان و. س. هو المدعى عليه الوحيد. وبالتالي، لم تعلم السلطات الكندية بادعاءات صاحبة البلاغ فيما يتعلق بتعرضها للعنف على أيدي عشيرتها السابق إلا من خلال الدعويين المدنيين اللتين رفعتهما صاحبة البلاغ (و لم تتابعهما) في ١٩٩٥ وفي ١٩٩٦/١٩٩٨-٢٠٠٣. وبناء عليه، أرى شخصياً أنه لا يمكن اتهام الدولة الطرف بعدم ممارسة العناية الواجبة في إطار هذه القضية.

٣-٤ كما أنني لا أشاطر اللجنة رأيها، الوارد في الفقرة ١٠-٤ من البلاغ والذي مفاده أن الدولة الطرف لم تكفل عن طريق وكلائها الحماية القانونية لصاحبة البلاغ. من الغريب فعلاً أن شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية لم تجر أي تحقيق في الظروف التي أحاطت بحذف اسم صاحبة البلاغ من العقد بعد أن علمت الشركة بحالة صاحبة البلاغ في عام ١٩٩٦؛ وأقل ما يمكن قوله إن هيئة الإسكان ارتكبت خطأ لا يمكن تبريره في إنفاذ قواعدها المتعلقة بنقل ملكية العقارات، لكن صاحبة البلاغ لم تثبت أن هذا الخطأ يشكل تمييزاً ضدها. فالخطأ، أو حتى الفعل الاحتمالي، الذي أدى إلى حذف اسم صاحبة البلاغ من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية، وعدم اتخاذ ما يلزم من تدابير للتأكد من صحة الإجراء أو لتصحيح الخطأ، عند الاقتضاء، في الوثائق ذات الصلة، هي أفعال لا تُشكل بحذ ذاتها تمييزاً ضد صاحبة البلاغ. زد على ذلك أن صاحبة البلاغ لم تثر هذا الدفع أمام المحاكم الكندية لإثبات تعرضها للتمييز. إضافة إلى ذلك، حاول كل من شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية وورثة و. س.، في مناسبات متكررة وقدر الإمكان، تعويض صاحبة البلاغ عما لحقها من ضرر نتيجة فقدان حقوقها في الملكية. وأشاطر الدولة الطرف رأيها الذي مفاده أن صاحبة البلاغ لم تثبت أن العروض التي قُدّمت لها لم تكن عن حُسن نية أو لم تكن كافية. وعلى وجه التحديد، إن التعويض النقدي الذي عُرض عليها في عام ١٩٩٩ ثم في عام ٢٠٠١ (١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ دولار كندي، على التوالي) يعادل، فيما يبدو، قيمة العقار الذي حُرمت منه صاحبة البلاغ، ذلك أن ورثة و. س. باعوا في نهاية المطاف القطعة رقم ١٣٨ بمبلغ قدره ٣٠ ٠٠٠ دولار كندي.

٣-٥ ولم أخلص إلى نفس النتائج التي خلصت إليها اللجنة في الفقرة ١٠-٥ من البلاغ فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت صاحبة البلاغ في الدفاع عن مصالحها، والتي أدت حسب قولها إلى انتهاك حقوقها بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ) من المادة ٢ من الاتفاقية. ولا أشاطر اللجنة رأيها الذي مفاده أن تغيير المحامي الذي كان ينوب عنها في مناسبات عدة يدل على تمييز ضد صاحبة البلاغ، ولا سيما في شكاواها المتعلقة بالعنف

الزوجي. فصاحبة البلاغ رفعت شكوى أولى في أيار/مايو ١٩٩٥، وقد توفي عشيرها السابق بمرض السرطان بعد مضي خمسة أشهر على إيداع الدعوى الأولى. ولا أفهم كيف تضررت صاحبة البلاغ نتيجة تغيير المحامي الذي ائُتدب للدفاع عنها، بما أن المحامي نفسه الذي مثلها في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ هو الذي تكفل بالدعويين الأوليين وبالدعوى الثانية المعدلة. وتفيد أوراق الملف أن خمسة محامين تداولوا على تمثيل صاحبة البلاغ. صحيح أن هذه التغييرات ربما أثرت سلباً في سير القضية فيما يتعلق بحقوق صاحبة البلاغ في ملكية العقار، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن صاحبة البلاغ تعرضت للتمييز. فلا أعتقد أن ملف القضية يدعم ما خلُصت إليه صاحبة البلاغ من أن المحامين الذين مثلوها قد ميزوا ضدها عندما نصحوها بأن تقبل التسوية المالية بدلاً من أن تسعى إلى استعادة حقوقها في ملكية القطعة رقم ١٣٨. وفي كل الأحوال، بعد مضي فترة زمنية معينة، يبدو أن أي محاولة لاستعادة حقوق الملكية في القطعة رقم ١٣٨ ستؤدي إلى تعقيدات إجرائية عديدة (لا سيما بعد أن نُقلت ملكية العقار إلى أطراف أخرى)، وبالتالي فإن النصيحة التي تلقتها صاحبة البلاغ من محاميها بأن تقبل التسوية المالية لا تشكل فيما يبدو مؤشراً على التمييز بل هي توصية تقوم على أساس تقييم واقعي للوضع الراهن رغم أن هذه التسوية تشكل دون شك خياراً مراً بالنسبة إلى صاحبة البلاغ. هذه القضية استمرت ١٠ سنوات وتلقت صاحبة البلاغ المساعدة القانونية حتى تتمكن من متابعة الإجراءات القانونية وبدء مفاوضات مع ورثة و. س. وشركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية. وبعد أن حرمت صاحبة البلاغ من المساعدة القانونية عندما قرّرت تقديم استئناف في عام ٢٠٠٣، تمكنت من استعادة حقها في المساعدة القانونية وائُتدب محام للنيابة عنها. وقد قدمت الدولة الطرف أسباباً موضوعية تفسر تداول خمسة محامين مختلفين على تمثيل صاحبة البلاغ: فالأول غادر المنطقة، والثاني ترك دائرة المساعدة القانونية؛ في حين قرر محام ثالث التخلي عن مهامه كمحام منتدب لتمثيل صاحبة البلاغ. وهذه الاستقالة لا تمثل فيما يبدو شكلاً من أشكال الضغط غير المقبولة نتج عنه تمييز بحق صاحبة البلاغ لأن ذلك المحامي اتخذ قراره في عام ٢٠٠٢ بعد أن رفضت صاحبة البلاغ عرضاً قدره ٢٠.٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يعادل فيما يبدو قيمة العقار. وتمتعت صاحبة البلاغ بالمساعدة القانونية في إطار دعواها الثالثة أيضاً، التي رفعتها من أجل تدارك ما فاتها في الدعوى الثانية، وذلك على الرغم من أنها لم تستنفد جميع السبل المتاحة في إطار الدعوى الثانية.

٣-٦ وألاحظ أن القاضي الذي استمع إلى الدعوى الثالثة قرر أن من حق صاحبة البلاغ أن ترفع تلك الدعوى الجديدة، بما أن القضاء لم ينظر في الأسس الموضوعية للدعويين الأوليين، ولا يمكن بالتالي اعتبار هذه الدعوى الثالثة بمثابة إساءة استخدام للإجراءات القانونية خلافاً لما ذهب إليه المدعى عليهم. وهذا القرار الصادر في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ أفسح المجال للنظر في الأسس الموضوعية لشكاوى صاحبة البلاغ، وهو ما لم يحصل من قبل نتيجة تقاعس صاحبة البلاغ عن اتخاذ الخطوات اللازمة في إطار الدعويين السابقتين. كما كانت الدعوى الثالثة ستتيح لصاحبة البلاغ فرصة لإدراج شكاواها فيما يتعلق بما ادعته في بلاغها من تمييز ضدها.

وأمر نفس القاضي بأن تدفع صاحبة البلاغ مصاريف المحكمة بالنسبة إلى الدعويين الأولي والثانية وأن تؤمن مصاريف التقاضي بالنسبة إلى الدعوى الجديدة. فلا القرار الصادر عن المحكمة العليا في الأقاليم الشمالية الغربية، الذي جعل متابعة الدعوى الثالثة مشروطة بتسديد مصاريف المحكمة بالنسبة إلى الدعويين السابقين وتأمين مصاريف التقاضي بالنسبة إلى الدعوى الثالثة، ولا القرار بتحديد مهلة ٦٠ يوماً للقيام بذلك، يمكن اعتبارهما تمييزاً ضد صاحبة البلاغ. فصاحبة البلاغ لم تسدد مصاريف المحكمة بالنسبة إلى الدعويين السابقين، ونظراً إلى الكيفية التي سارت عليها الإجراءات القانونية السابقة، لا أرى من غير المعقول أن يطلب القاضي إلى صاحبة البلاغ تسديد مصاريف المحكمة بالنسبة إلى الإجراءات السابقة وتأمين مصاريف التقاضي بالنسبة إلى الدعوى الجديدة. وفي ضوء ما تقدم، لا أعتبر أنه من المبرر اتهام الدولة الطرف بجرمان صاحبة البلاغ من فرصة للدفاع عن حقوقها.

٧-٣ وعلى الرغم من مآخذ صاحبة البلاغ على نوعية المساعدة القانونية التي تلقتها خلال السنوات المعنية، فإنها لم تُثر قط تعرضها للتمييز من جانب محاميها ودائرة المساعدة القانونية إلا في البلاغ المقدم إلى اللجنة. وخلافاً لما ذهبت إليه اللجنة، أرى أن صاحبة البلاغ تلقت مساعدة قانونية دونما تمييز. وربما لم تكن صاحبة البلاغ راضية تماماً على نوعية الخدمات القانونية التي قدمت إليها. ومع ذلك، يتبين من الاجتهاد القضائي أن الخصوم (لسوء حظهم) يتحملون عبء الأخطاء التي يرتكبها محاموهم^(١٩).

٨-٣ وأشاطر اللجنة الاستنتاج الذي خلصت إليه في نهاية آرائها، كما يرد في الفقرة ١٠-٦، بعدم وقوع انتهاك للفقرة ٢(ح) من المادة ١٤ أو الفقرة ٤ من المادة ١٥ من الاتفاقية. وخلافاً لما خلصت إليه اللجنة في الفقرة ١٠-٧ من آرائها، لا أعتقد أن الدولة الطرف مسؤولة عن أي شكل من أشكال التمييز بالمفهوم الوارد في الفقرة ١(ح) من المادة ١٦ من الاتفاقية. فصاحبة البلاغ تعرضت فيما يبدو للعنف المترلي، ومن المحتمل جداً أن سلوك عشيرتها حد من قدرتها على ممارسة عمل مريح، ولكن وقت وقوع الفعل الذي أدى إلى تقديم البلاغ، وهو تحديداً حذف اسم صاحبة البلاغ من وثيقة التنازل عن الحيازة الإيجارية، لم تكن هيئة حكومية واحدة على علم بذلك. ومثلما هو مبين أعلاه في المناقشة الواردة في الفقرات من ١٠-٢ إلى ١٠-٤ لم يعلم القضاء الكندي، بادعاءات صاحبة البلاغ المتعلقة بتعرضها للعنف المترلي إلا بعد رفع الدعوى الأولى التي كان فيها و. س. المدعى عليه الوحيد. وبما أن صاحبة البلاغ لم تتابع لا الدعوى الأولى ولا الدعوى الثانية، لا يمكن اتهام الدولة الطرف بأنها لم تمارس العناية الواجبة في هذه القضية أو فيما يتعلق بالنساء ضحايا العنف عموماً.

٩-٣ وقرار الهيئة المعنية بأن تأخذ في الحسبان دخل كل من صاحبة البلاغ وعشيرتها عند تحرير العقد لا يمكن، في رأبي الخاص، اعتباره انتهاكاً لحقوق صاحبة البلاغ. بموجب الفقرة ١(ح) من المادة ١٦. فلو لم يؤخذ دخل عشيرتها السابق في الحسبان لما كانت صاحبة

(١٩) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، البلاغ رقم ٢٠٠٢/١٠٥٩، كارفايو فيلار ضد إسبانيا.

البلاغ قادرة على شراء القطعة رقم ١٣٨ لأنها لا تستوفي لوحدها مستوى الدخل المطلوب. وهو ما تؤكد أقوال صاحبة البلاغ التي مفادها أنها تقدمت في وقت لاحق بطلبين لشراء منزل ورُفض طلبها في مناسبتين لأن دخلها منخفض جداً. علاوة على ذلك، لم تُجبر صاحبة البلاغ على إضافة اسم عشيرتها السابق ولكن قيل لها بكل بساطة إن إضافة اسم شريكها ستزيد من فرص الموافقة على الطلب. ويبدو أنه كان معلوماً لدى الجميع أن صاحبة البلاغ كانت تعيش إلى جانب عشيرتها السابق، وبالتالي إن تقديم هذه المعلومة لا يشكل انتهاكاً لحقوق صاحبة البلاغ. بموجب الفقرة ١ (ح) من المادة ١٦. ثم إن امتناع شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية عن إعلام صاحبة البلاغ بأن اسمها قد حُذف من العقد لا يمكن اعتباره تمييزاً ضدها. وبما أنه من المرجح أن يكون و. س. قد استخدم وسائل احتيالية من أجل حذف اسم صاحبة البلاغ من العقد، من المعقول تماماً أن يكون عشيرتها السابق قد قام بكل ما في وسعه حتى لا تعلم صاحبة البلاغ بذلك. وإذا اعتبرنا أن عدم إشعار صاحبة البلاغ لم يكن نتيجة تواطؤ من جانب موظف أو أكثر من موظفي شركة الإسكان في الأقاليم الشمالية الغربية، وإنما نتيجة خطأ أو سهو، فإن ذلك لا يمكن اعتباره تمييزاً قائماً على أساس نوع الجنس. بعبارة أخرى، إن أي فعل احتيالي أو خطأ، مهما عظمت نتائجه المساوية بالنسبة إلى صاحبة البلاغ، لا يشكل بالضرورة فعلاً من أفعال التمييز القائم على أساس الجنس بالمخالفة لأحكام الفقرة ١ (ح) من المادة ١٦.

٤ - وفي ضوء ما تقدم، أعتبر أن البلاغ غير مقبول لعدم استنفاد سُبُل الانتصاف المحلية وأنه، في حال النظر في أسسه الموضوعية، ينبغي رفضه لأن صاحبة البلاغ لم تقدم أدلة تدعم ادعاءاتها.

(توقيع): باتريسيا شولتز

[حُرر بالفرنسية. وسيصدر لاحقاً بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية.]